الدراسات الإسلامية
المجلد: 57، العدد: 4

الفوائد الـحِسَانُ في مصطلح الحديث للشَّيخ محمَّدِ بن عبد العالي الـجَعْفَريِّ البُوْتِيْجيِّ من علماء القرن الحاديَ عشَرَ دراسةً وتحقيقًا

فيصلُ بن سيِّدٍ محمَّدِ بن حَـمِيدٍ القَلَّافُ *

A Study of *al-Fawā'id al-Ḥisān fī Muṣṭalaḥ al-Ḥadīth* by al-Shaykh Muḥammad b. 'Abd al-'Ālī al-Ja'farī al-Būtījī

Faiṣal Sayyid Moḥammad Al-Qallāf *

Abstract

This article studies the manuscript titled *al-Fawā'id al-Ḥisān fī Muṣṭalaḥ al-Ḥadīth* by al-Shaykh Muḥammad b. 'Abd al-'Ālī al-Ja'farī al-Būtījī. The manuscript relates to the discipline of *ḥadīth* and its sciences, and it is preserved by the Süleymaniye Library in Istanbul. The science of *ḥadīth* provides criteria and methods for distinguishing authentic Prophetic traditions from weak ones. The author of this manuscript was a prominent Muslim scholar of the eleventh century and his academic work has been acknowledged and highly appreciated by later scholars. However, this booklet has remained unpublishable. This paper studied this book so that it could be brought to public view and scholars and students could benefit from it.

Keywords: science of *ḥadīth*, manuscript, research, editing, al-Būtījī.

Summary of the Article

* الأستاذ المساعد بقسم التَّفسير والحديث، بكلِّيَّة الشَّريعة والدِّراسات الإسلاميَّة – جامعة الكويت.

* Assistant Professor in Tafsīr & Hadīth Department, Shari'ah and Islamic Studies College of Kuwait University

The sciences of *ḥadīth* examine the Prophetic traditions in terms of their authenticity via established principles for this purpose. Therefore, scholars of every era wrote books on this discipline in different methods and styles. An important academic work on this topic that still exists in manuscript form is *al-Fawā'id al-Ḥisān fī Muṣṭalaḥ al-Ḥadīṯh* by al-Shaykh Muḥammad b. ʻAbd al-ʻĀlī al-Jaʻfarī al-Būtījī. This research is the first examination and editing of the text of *al-Fawā'id al-Ḥisān* and the first study that unveils its academic value, reveals its benefits, draws links between it and other works on the science of *ḥadīth*, and determines its appropriate position. This manuscript has not been researched or published ever before. Its author relied on the works of earlier scholars, which increases its importance.

An authentic copy of the manuscript has been relied upon as a source for this research, the same has been compared with other copies of the manuscripts to identify and correct the errors in them. However, this study has avoided adding lengthy footnotes. Instead, an attempt has been made to clarify only those mistakes which are either errors of the narrators or the author. Similarly, this article explains ambiguous words and identifies the sources of *ḥadīth*s which the author has narrated without stating their source. Moreover, certain other problems related to ḥadīth sciences have been explained and their sources have been determined.

It is important to note that the author did not suggest the title of the manuscript nor did he mention it anywhere. However, he used these words at the beginning of the manuscript. Therefore, it has been named *al-Fawā'id al-Ḥisān fī Muṣṭalaḥ al-Ḥadīṯh*. No date of completion is mentioned in the manuscript. However, evidence suggests that this manuscript was written between 1066 AH and 1076 AH.

المقدمة

الحمد لله الموصوفِ بكلِّ كمالٍ، والـمُنَزَّهِ عنِ الشَّريك والمثال، أشهد أن لا إلٰهَ إلَّا هو، شهادةً أوجبها تفرُّدُه بالعظمة والجمال؛ فخضعت له القلوب بالتَّسليم والإجلال، وأشهد أنَّ محمَّدًا عبده ورسوله، المبعوثُ بالصِّدق والعدل في الأقوال والأفعال؛ فصلَّى الله عليه بعدد حصى الجبال

وحبَّات الرِّمال، وعلىٰ آله وصحبه، وسلَّم تسليمًا دائمًا بلا زوالٍ.

أمَّا بعدُ، فإنَّ علم "مصطلح الحديث" هو الـمِعْيار الدَّقيق لتمييز الصَّحيح الثَّابت عنِ النَّبـيِّ ﷺ منَ الضَّعيف الَّذي لا يثبُت، فعُنِـيَ العلماء بتحقيقه وتحريره عنايةً فائقةً، وصنَّفوا فيه مصنَّفاتٍ كثيرةً، متنوِّعةً في مقاصدها ومناهجها وأساليبها.

وقد طُبع كثيرٌ منها واشتَهَر بين الباحثين وطلبة العلم، وعمَّ نفعُه، وبقِيَ منها مصنَّفاتٌ مفيدةٌ طَوَاها النِّسيانُ، وعَفَا أثرَها الإهمالُ؛ فلم تَنَل حقَّها منَ النَّشر، ولم يطَّلع عليها كثيرٌ من المختصِّين، فضلًا عن غيرهم من طلبة العلم والدَّارسين.

ومن هٰذه المصنَّفاتِ: رسالةٌ لطيفةٌ ومقدِّمةٌ وجيزةٌ للشَّيخ محمَّدِ بن عبد العالي الـجَعْفَريِّ البُوْتِيْجيِّ، لم تُنشَر من قبلُ؛ فرأيتُ أن أدرُسَها وأحقِّقَها؛ ليَعُمَّ نفعُها، ويتجدَّدَ ثواب مؤلِّفها، ولِتَسُدَّ موضعَها بين المصنَّفات في علوم الحديث، وتُكمِلَ تصوُّرَنا لتاريخ هـٰذا العلمِ الشَّريف.

فمن هنا كان هـٰذا البحثُ، وعنوانُه: "**الفوائد الـحِسانُ في مصطلح الحديث**"للشَّيخ محمَّدِ بن عبد العالي الـجَعْفَريِّ البُوْتِيْجيِّ من علماء القرن الحاديَ عشَرَ- دراسةً وتحقيقًا

أهـمِّيَّة الموضوع

تتجلَّىٰ أهـمِّيَّة دراسة هٰذه الرِّسالةِ وتحقيقها في أمورٍ:

1. أنَّـها رسالةٌ نافعةٌ في مصطلح الحديث لم يَسبِق نشرُها أو خدمتُها.
2. أنَّـها رسالةٌ لعالـمٍ له منزلةٌ في زمانه وأصحابه، وبَصَرٌ بعلم "المصطلح" ومصنَّفاته.
3. أنَّـها قد تُعَدُّ – من وجهٍ – من أوَّل الشُّروح لمنظومة البَيْقُونـيِّ وأخصرِها.
4. أنَّـها منَ المصنَّفات النَّادرة المبتدَأة في علم "المصطلح" في القرن الحاديَ عشَرَ.
5. كثرةُ مزاياها العلميَّةِ، ومناسبتُها لتعليم المبتدئين وتذكير المتقدِّمين.

الإضافة العلميَّة

هذا البحثُ أوَّل تحقيقٍ لنصِّ رسالةِ **الفوائد الـحِسَانِ**، وأوَّل دراسةٍ تَـخبُر قيمتَها العلميَّةَ،

وتَكشِف عن فوائدها، وتَرسِمُ صِلَاتِـها بالمصنَّفات الأخرىٰ في علم "المصطلح"، وتحدِّدُ موقعَها المناسبَ في دراسته.

وأيضًا، فقد لَزِمَ في دراستها جَـمْعُ أوَّل ترجَـمةٍ لمؤلِّفها: الشَّيخِ محمَّدِ بن عبد العالي الـجَعْفَريِّ البُوْتِيْجيِّ، رحمه الله تعالىٰ، ولم أجد من ذكره في شيءٍ من كتب التَّراجِم والتَّواريخ والأثبات علىٰ مدىٰ ثلاثةِ قرونٍ، بل أكثرَ.

خُطَّة البحث

جعلتُ هٰذا العملَ في قسمَينِ وخاتمةٍ.

فالقسم الأوَّلُ: الدِّراسة، وفيه أحدَ عشَرَ مطلبًا في التَّعريف بالمؤلِّف ورسالته.

والقسم الثَّاني: النَّصُّ المحقَّق، مع خدمته والتَّعليق عليه.

وذكرتُ في الخاتمة أهمَّ النَّتائج وبعضَ التَّوصيَات.

منهج العمل

1. اجتهدت في "قسم الدِّراسة" في التَّعريف بالمؤلِّف، مع شُحِّ ما وَصَلَنا من أمره، وفي التَّعريف برسالته من خلال استقراء مسائلها ونَقْدِ ألفاظها بدقَّةٍ.
2. اعتمدت في تحقيق الرِّسالة علىٰ نسخةٍ فريدةٍ؛ فنسختها وقابلتها، وأصلحتُ ما فيها من لحنٍ أو خطإٍ، واستدركتُ ما فيها من سقطٍ، ولم أُثقِلِ الحواشيَ بالتَّنبيه على الأغلاط الواضحة: الَّتي زلَّ فيها قلم النَّاسخ أو سَبَقَ إليها لسانُ المؤلِّف، وإنَّـما ذكرتُ الأخطاء المحتمِلة: الَّتي قد تكون من قصد المؤلِّف، وقد يظهر لغيري وجهُها.
3. علَّقتُ علىٰ بعض المواضع بما يحتاج إليه القارئ، وخرَّجت الأحاديث تخريجًا مختصرًا، ووثَّقتُ النُّقول، وعزوتُ المسائل النَّادرة إلىٰ مصادرها، دون المسائل المشهورة: الَّتي لا يكاد يخلو منها كتابٌ في علم "المصطلح".
4. ميَّزتُ أنواع علوم الحديث - تبعًا لصنيع النَّاسخ - بلونٍ غامقٍ وخطٍّ تحتها؛ ليسهل

تتبُّعُها وتَنَقُّلُ النَّظر بينها.

هـٰذا، وأسأل الله – سبحانه – أن ينفع بـهـٰذا العملِ المؤلِّفَ والنَّاسخَ والمحقِّقَ، ومَن أعان علىٰ إنجازه، وطلبةَ الحديث، وكلَّ من نظر فيه منَ المسلمين، والحمد لله ربِّ العالَـمين.

القسم الأوَّل: الدِّراسة

لَمَّا كان هٰذا البحثُ أوَّلَ نشرةٍ لرسالة **الفوائد الـحِسان**، بل أوَّلَ عملٍ يتعلَّق بمؤلِّفها: الشَّيخ محمَّدِ بن عبد العالي الـجَعْفَريِّ، وجب التَّقديم بدراسةٍ للرِّسالة دقيقةٍ ضافيةٍ، وترجمةٍ للمؤلِّف محيطةٍ وافيةٍ؛ ليكمُلَ تصوُّرُ القارئ، وتعظُمَ فائدةُ الدَّارس، وذٰلك من خلال المطالب التَّالية، وبالله – سبحانه – التَّوفيقُ.

المطلب الأوَّل: التَّعريف بالمؤلِّف

لم أقف علىٰ ترجَـمةٍ مستقلَّةٍ للمؤلِّف، إلَّا علىٰ شَذَراتٍ متفرِّقةٍ تدلُّ على اسمه ونَسَبه، وعلىٰ بعض صفاته وأحواله؛ فلعلَّ هـٰذا المطلبَ أوَّلُ محاولةٍ للتَّعريف به.

فهو شمس الدِّين محمَّدُ بن عبد العالي بن عبد الملك بن سراج الدِّين أبي حفصٍ عمرَ بنِ عبد الملك، القُرَشيُّ الـجَعْفَريُّ نسبًا، الأُسْيُوطيُّ البُوْتِيْجيُّ بلدًا، الأزهريُّ اشتغالًا وطلبًا، المالكيُّ مذهبًا، الأشعريُّ اعتقادًا، القادريُّ طريقةً[1].

ووَصَفَه النَّاسخ علىٰ طُرَّة المجموع المتضمِّن للرِّسالة بالعَلَّامة، وهـٰذا يدلُّ على اشتهاره بالعلم ونبوغِه فيه، ودقَّةُ عباراته في هـٰذه الرِّسالةِ وجودةُ اختياراته تشهد لذٰلك.

1- الِاسمُ بـهٰذا السِّياقِ مركَّبٌ من مجموع ما ذكره المؤلِّف في آخر الرِّسالة، وعبدُ القادر البَكْريُّ في **فتح القادر الـمُعين الـمُغيث**، مخطوط محفوظ بدار الكتب المصرية، قسم مصطلح الحديث، برقم 267، ل: 2/ أ–ب، والنُّورُ الأُجْهُوريُّ في إجازته لأبيه، وهي – بنصِّها – محمد بن البشير الأزهري، **اليواقيت الثَّمينة** (إسطنبول: مطبعة الملاجئ العباسية التابعة لجمعية العروة الوثقى، هـ1324) ص242، وإسماعيلُ البغداديُّ في ترجَـمة عمِّه: عبدِ الـمُتعالي في **هديَّة العارفين**، ج1، ص314.

وقال عبد القادر البَكْريُّ في **شرح البَيْقُونيَّة**: «وقد سألني في شرحها الـمُفْرَدُ الكامل، الأوحد الفاضل، سُلالة الأفاضل، ونُـخبةِ العلماء الأماثل، والأصالةِ والعراقة، والبَيْتُوتةِ علمًا ودينًا ووَثَاقةٍ، الـمُتَحَلِّي بـحُلىٰ أنواع الكمال»، وساق اسمه ونسبه، ثـمَّ دعا له بقوله: «أَثْـمَرَ الله – تعالىٰ – أشجار فضله، وأَزْهَرَ أغصان دَوحةِ فرعه وأصله، فأجبته؛ لأنَّه مـمَّن لا يُرَدُّ، بل من أجلِّ الرَّاغبين الَّذين عليهم يُعتمَد»، وهٰذا الإطنابُ في مدحه وتعظيمه يدلُّ علىٰ علوِّ مكانته في العلم والفضل.

وأبوه الشَّيخ عبد العالي هو جامعُ **الزَّهَرات الورديَّة منَ الفتاوى الأُجْهُوريَّة**، وهي فتاوىٰ شيخه النُّور الأُجْهُوريِّ (ت: 1066هـ).

ووصفه شيخه الأُجْهُوريُّ في إجازته بالشَّيخ الفاضل والنِّحرير الكامل[2]، وابنُه المؤلِّفُ في آخر الرِّسالة بقوله: «العلَّامةُ، الشَّيخ»، وعبدُ القادر البَكْريُّ بقوله: «مولانا، مُفيدُ الطَّالبين، ومفتي المسلمين، العَلَّامةُ، الشَّيخ»، وناسخُ كتابه **الزَّهَراتِ الورديَّة** بقوله: «الإمام، العالم، العلَّامة، الشَّيخ»[3]، وهٰذا يدلُّ علىٰ مكانته في العلم والتَّدريس والفقه.

وذكر عمرُ بن رضَا بنِ كَحَّالةَ (ت: 1408م) أنَّه – أعني الأبَ – تُوُفِّـيَ سنةَ خمسٍ وثلاثين وألفٍ[4]، وليس كذٰلك، وإنَّـما كتب له الأُجْهُوريُّ الإجازة في تلك السَّنةِ[5]، ثـمَّ أملىٰ عليه بعد ذٰلك إجازةً كتبها لبعض علماء المغرب سنةَ خمسٍ وأربعينَ وألفٍ[6]؛ بل وجدتُّه يترحَّم علىٰ شيخه في ثنايا كتابه[7]؛ فيكون بَقِيَ بعد موته سنةَ ستٍّ وستِّين وألفٍ.

---

2 – انظر: محمَّدِ بن البشير الأزهريِّ، **اليواقيتَ الثَّمينة**، ص242.

3 – انظر: أبو الحسن علي بن محمد الأجهوري، **الزَّهَراتِ الورديَّةَ**، جمعه: عبد العالي الـجَعْفَريِّ، تحقيق: أحمد بن علي الدمياطي (بيروت الدار البيضاء: مركز التراث الثقافي المغربي، وبيروت: دار ابن حزم، هـ1432) ج1، ص13.

4 – انظر: عمر رضا كحالة، **معجمَ المؤلِّفين** (بيروت: مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي، هـ1376) ج5، ص238.

5 – انظر: محمَّدِ بن البشير الأزهريِّ، **اليواقيتَ الثَّمينة**، ص243.

6 – المصدر السابق، ص246.

7 – انظر: – مثلًا – عبد العالي الجعفري، **الزَّهَراتِ الورديَّةَ**، ج2، ص492.

ووصف الأُجْهُوريُّ جدَّه عبدَ الملك بالشَّيخ الإمام الـهُمَام، وأبا جدِّه عمرَ بالعالم العامِل الشَّيخ، وجدَّ جدِّه عبدَ الملك بالعارف بالله[8]، وهٰذا يؤكِّد كونَـهم بيت علمٍ ودينٍ وفضلٍ مؤثَّلٍ.

وهو شريف النَّسب، من قُرَيشٍ ثـمَّ من ولد جعفرِ بن أبي طالبٍ ﷺ، كما ينتسب إليه الـجَعَافِرة في مِصرَ[9].

و بُوْتِيجَ - ويقال لها: (أبو تِيْجٍ) - قريةٌ صغيرةٌ على الشَّاطئ الغربـيِّ من نهر النِّيل، في جنوب أُسْيُوطَ من صعيد مِصْرَ[10]، ولا تزال عامرةً معروفةً، وقد نُسِب أبوه إليها[11]؛ فهو منسوبٌ إليها: سكنًا أو أصلًا.

والأزهر هو الجامع المعروف بالقاهرة، ونُسِب إليه لاشتغاله بالعلم وطلبه فيه، وهـٰذا يدلُّ على انتقاله إلى القاهرة، ولو في مرحلةٍ من حياته.

وهو مالكيُّ المذهبِ، ولم يظهر أثرٌ لذٰلك في الرِّسالة، وقلَّ ما تظهر المذاهب الفقهيَّة في علم "المصطلح".

وهو منسوبٌ إلى مذهب أبي الحسن الأشعريِّ (ت: 324هـ)، وهو من مذاهب المتكلِّمين المنتسبةِ إلى السُّنَّة والجماعة، ولم يظهر أثرٌ لذٰلك في كتابه أيضًا؛ إذ لم يتعرَّض فيه لشيءٍ من مسائل الاِعتقاد.

وهو منسوبٌ أيضًا إلى الطَّريقة القادريَّة، وهي طريقة الشَّيخ عبد القادر الـجِيْلانـيِّ (ت: 561هـ) رحمه الله، وظهر من تصوُّفه توسُّلُه بالنَّبـيِّ ﷺ في خُطبة الرِّسالة.

8- انظر: محمَّدِ بن البشير الأزهريِّ، **اليواقيتَ الثَّمينة**، ص242.

9- انظر: محمَّدِ بن سليمانَ، **موسوعةَ قبائل العرب** (القاهرة: دار الفكر العربي، هـ1421) ج1، ص238.

10- انظر: ياقوتِ الـحَمَويِّ، **معجمَ البلدان** (بيروت: مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي، هـ1376) ج1، ص506، السَّخاويِّ، **الضَّوءَ اللَّامع** (بيروت: مكتبة الحياة، هـ1421) ج11، ص182، جلال الدين السُّيُوطيِّ، **لبَّ اللُّباب** (بيروت: دار صادر، هـ1420) ص46.

11- انظر: محمَّدِ بن البشير الأزهريِّ، **اليواقيتَ الثَّمينة**، ص242، و عبد العالي، **طُرَّةَ الزَّهَرات الورديَّة**، ج1، ص13.

وحقُّ المسلمين الِائتلافُ على الكتاب والسُّنَّة والجماعة، وما كان الصَّدر الأوَّل ينتسبون إلىٰ عقيدةِ واحدٍ منَ الأئمَّة، ولا إلىٰ مَسْلَكِ عابدٍ منَ الزُّهَّاد، وقد قال الله ﷻ: ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ ﴾[12]، وسُئل الإمام مالكٌ: «مَن أهل السُّنَّة»؟ فقال: «الَّذين ليس لهم لقبٌ يُعرَفون به، لاجهميٌّ، ولا قدريٌّ، ولا رافضيٌّ»[13]، وسُئل عنِ السُّنَّة، فقال: «هي ما لا اسمَ له غيرُ "السُّنَّة"»، وتلا: ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ﴾[14][15].

وإنَّما انتسب منِ انتسب منَ العلماء إلى المذاهب الفقهيَّة – خاصَّةً – لجواز التَّقليد فيها في الجملة، مع كون الِاختلاف بينها في فروعٍ اجتهاديَّةٍ: لا توجب افتراق الأمَّة، ولا تنافُرَ قلوبِ المسلمين، إلَّا أن يَصِل الأمر إلىٰ درجة التَّعصُّب؛ فيدخلَ في النَّهي.

هـٰذا، ولم أجد نصًّا علىٰ تاريخ وفاة المؤلِّف، لٰكنْ يمكن تقريبه بالِاستدلال؛ فإنَّ عباراتِ عبد القادر البَكْريِّ السَّابقةَ تُشعِر بأنَّه كتبها في حياته، وقد فرغ من تسويد "شرحه" سنةَ خمسٍ وستِّين وألفٍ، ثـمَّ ترحَّم المؤلِّف علىٰ والده في ختم الرِّسالة، وتقدَّم أنَّ والده بقِيَ إلىٰ سنةِ ستٍّ وستِّين وألفٍ؛ فيكون موتُه بعدَها، ثـمَّ فرغ النَّاسخ من كتابة المجموع المتضمِّن للرِّسالة سنةَ ستٍّ وسبعينَ وألفٍ، وترحَّم علىٰ المؤلِّف في طُرَّته؛ فيكون موتُه قبلَها، وينتج من مجموع ذٰلك أنَّ وفاته بين سنةِ ستٍّ وستِّينَ وسنةِ ستٍّ وسبعينَ وألفٍ، رحمه الله تعالىٰ.

المطلب الثَّاني: اسم الرِّسالة

12- آل عِمرانَ، الآية: 103.

13- رواه أبو عمر ابن عبد البَرِّ في **الِانتقاء في فضائل الأئمَّة الثَّلاثة الفقهاء**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة (حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، هـ1417) ص72.

14- سورة الأنعام، الآية: 153.

15- نقله أبو إسحاق الشَّاطبيُّ في **الِاعتصام**، تحقيق: محمد الشقير وسعد بن عبد الله وهشام الصيني، (الدمام: دار ابن الجوزي، هـ1429) ج1، ص84.

كتب النَّاسخ علىٰ طُرَّة المجموع – بعد ذكر **منظومة البَيْقُونـيِّ** – معرِّفًا بـهٰذه الرِّسالة: «رسالةٌ أخرىٰ في "أصول الحديث" أيضًا».

وكلمةُ "الرِّسالة" تدلُّ علىٰ صِغَرها ووَجازتها، والمقصود بأصول الحديث: علمُ "المصطلح"، وسـمَّاه بذٰلك أبو السَّعادات بنُ الأثير[16]؛ لأنَّه الأصل الَّذي تُبنىٰ عليه سائر فنون الحديث؛ فكان بالنِّسبة إليها كأصول الفقه بالنِّسبة إلى فروعه، وليس هـٰذا الوصفُ عَلَمًا يدلُّ على الرِّسالة، ولا عُنوانًا تتميَّز به عن سواها.

ولم يَنُصَّ المؤلِّف في الرِّسالة على اسمها، لٰكنْ وَصَفَها في أوَّلها بقوله: «هـٰذه فوائدُ حِسانٌ في مصطلح الحديث»؛ فيمكننا أن نسمِّيَها – لتمييزها والتَّعريف بها – **الفوائدَ الـحِسانَ في مصطلح الحديث**، وهو الَّذي اخترته في عُنوان البحثِ.

وقد يُـحدِث النَّاس أسماءً لكتبٍ لم يسمِّها مؤلِّفوها؛ لتيسير الدِّلالة عليها، كما سـمَّوُا اختصار ابن كثيرٍ (ت: 774هـ) **الباعثَ الحثيث**، ومنظومةَ محمَّدٍ العرَبـيِّ الفاسيِّ (ت: 1052هـ) **الطُّرفةَ**، ونظائر ذٰلك مشهورةٌ، وهو أمرٌ اجتهاديٌّ، والله أعلمُ.

المطلب الثَّالث: تاريخ تصنيف الرِّسالة

قال المصنِّف في آخر الرِّسالة: «تـمَّت هٰذه المقدِّمةُ على يدِ جامعها ... محمَّدٍ ابنِ المرحوم العلَّامة الشَّيخ عبدِ العالِ القرشيِّ»، والظَّاهر من ترحُّـمه علىٰ أبيه أنَّه صنَّفها بعد موته، وتقدَّم أنَّه بقِيَ إلىٰ سنة ستٍّ وستِّينَ وألفٍ.

وفرغ النَّاسخُ من كتابة المجموع المتضمِّن للرِّسالة سنةَ ستٍّ وسبعين وألفٍ، وفرغ المؤلِّف – بالضَّرورة – قبل ذٰلك.

فينتج من مجموع الأمرَينِ أنَّ هٰذه الرِّسالةَ صُنِّفت بعد سنةِ ستٍّ وسِتِّينَ، وقبل سنةِ ستٍّ

16- انظر: أبو السعادات ابن الأثير الجزري، **جامعَ الأصول**، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط (دمشق: مكتبة الحلواني ومطبعة الملاح ومكتبة دار البيان، 1389، 1392هـ) ج1، ص68.

وسبعين، والله أعلمُ.

المطلب الرَّابع: منهج المؤلِّف في الرِّسالة

بدأ المؤلِّف رسالته بتعريف الخبر والحديث والرِّواية، وتعريفِ علم الحديث: روايةً ودرايةً، وذَكَر أوَّل من صنَّف في علم "المصطلح"، وذَكَر أنَّ أنواعه كثيرةٌ.

ثـمَّ اختار منها خمسةً وثلاثين نوعًا من علوم الحديث، وعرَّف كلَّ نوعٍ منها في الِاصطلاح دون اللُّغة، وذكر بعض مسائلها وأحكامِها وصُوَرِها وأمثلتِها، بعبارةٍ وجيزةٍ واضحةٍ، مجتزئًا بما لا يستغني عنه المبتدئ في أوَّل طلبه لعلم "المصطلح"؛ فلم يَـخُضْ في التَّفاصيل والدَّقائق، أو في اختلاف العلماء ومناقشة أدلَّتهم.

والأنواع الَّتي ذكرها - كما رتَّبها - هي:

1- الصَّحيح.
2- والحسنُ.
3- والضَّعيف.
4- والمرفوع.
5- والموقوف.
6- والمقطوع.
7- والـمُسنَد.
8- والمتَّصل.
9- والـمُسَلْسَل.
10- والعزيز.
11- والمشهور.
12- والمتواتر.
13- والغريب.
14- والـمُعَنْعَن.
15- والـمُؤَنَّن.
16- والمعلَّق.
17- والمبهم.
18- والعالي.
19- والنَّازل.
20- والمرسل.
21- والمنقطع.
22- والـمُعْضَل.
23- والمدلَّس.
24- والشَّاذُّ.
25- والمقلوب.
26- والفرد.
27- والـمُعَلُّ.
28- والمضطرِب.
29- والـمُدْرَج.
30- والـمُدَبَّج.
31- ورواية الأقران.
32- والمتَّفقُ والمفترق.
33- والمتروك.
34- والموضوع.
35- والمؤتلف

وهو في هٰذا التَّرتيب تابعٌ للبَيْقُونـيِّ، ولم يخالفه إلَّا فيما زاده عليه منَ الأنواع، وفي تقديم "الموقوف"؛ ليَضُمَّه إلىٰ قسيمَيهِ: "المرفوعِ" و"المقطوع"، ثـمَّ في تقديم "الغريب"؛ ليكونَ مع قسيمَيهِ: "العزيزِ" و"المشهورِ"، ثـمَّ خالفه في تأخير "المؤتلف والمختلف"، فأبعده عنِ "المتَّفق والمفترق"، مع أنَّ عادة المصنِّفين ذكرُهما متواليَينِ، ويبدو لي أنَّه نسِيَه أوَّلًا، ثـمَّ استدركه في آخر الرِّسالة.

فجاء وضعُه متناسبًا في أغلبه، فضمَّ كثيرًا منَ الأنواع المتقابلة بعضِها إلىٰ بعضٍ، وأخلَّ بذٰلك أحيانًا؛ فأفرد "المعلَّق" عن بقيَّة أنواع الإنقطاع، وأبعدَ "الفرد" عنِ "الغريب"، وفَصَل بين أنواع المردود بذكر "الفرد" و"الـمُدَبَّـج" و"رواية الأقران"، وفرَّق بين "المتَّفق والمفترق" و"المؤتلف والمختلف"، كما تقدَّم.

ومن لَطيف ترتيبه أنَّه ذكر "المرفوع" وما يقابله، ثـمَّ "الـمُسنَدَ" الَّذي هو نوعٌ منه، ثـمَّ انتقل منه إلى "المتَّصل" الَّذي هو شرطٌ فيه، ثـمَّ ذكر "الـمُسَلْسَل"؛ لكونه من معاني "الـمتَّصل" غالبًا، ولأنَّ من فوائده تأكيدَ الإتِّصال، وقد تبع في ذٰلك كلِّه البَيْقُونـيَّ في **منظومته**.

المطلب الخامس: مصادر المؤلِّف في الرِّسالة

تنقسم مصادر المؤلِّف إلىٰ قسمَينِ:

القسم الأوَّل: المصادر الَّتي صرَّح بالعزو إليها، أو إلىٰ مؤلِّفيها، أو أشار إلىٰ الإستمداد منها، ولو بقوله في آخر النَّقل: «انتهىٰ»، والأصل أنَّه رجع إليها وأخذ منها مباشرةً، مع أنَّه قد يكتب ما فيها من حفظه فيغيِّر بعض ألفاظها، وقد يأخذ مادَّتها من غيرها، وفيما يلي بيانها:

1. **معالم السُّنن** لأبي سليمانَ الـخَطَّابـيِّ (ت: 388هـ).
2. **تاريخ بغدادَ** للخطيب البغداديِّ (ت: 463 هـ).
3. **معرفة أنواع علم الحديث** لابن الصَّلاح (ت: 643 هـ).
4. **إرشاد طُلَّاب الحقائق بمعرفة سُنَّة خير الخلائق**، أو **التَّقريبُ والتَّيسير في معرفة سُنن**

البشير النَّذير، كلاهما للنَّوويِّ (ت: 676 هـ).

5. **مختصر علوم الحديث** للبدر الزَّرْكَشيِّ (ت: 794 هـ).

6. **شرح التَّبصرة والتَّذكِرة** للزَّين العراقيِّ (ت: 806 هـ).

7. **النُّكَت علىٰ كتاب ابن الصَّلاح**.

8. **نُـخبة الفِكَر في مصطلح أهل الأثر**، أو "نُزهة النَّظر في توضيح نُـخبة الفِكَر"، كلُّها للحافظ ابن حجرٍ العَسْقَلانـيِّ (ت: 852 هـ).

9. **تدريب الرَّاوي بشرح تقريب النَّواويْ** للسُّيُوطيِّ (ت: 911 هـ).

وقد عوَّل عليه المؤلِّف، واستفاد منه كثيرًا، ونقل جملةً مـمَّا عزاه إلى العلماء والمصنَّفات منه، ومن تتبَّع ألفاظ الرِّسالة وتأمَّل معانيَها ودرس أمثلتها، وجد قِسطًا كبيرًا منها منقولًا منَ **التَّدريب**، أو ملخَّصًا منه، وذٰلك لقيمة **التَّدريب** ومكانة مؤلِّفه في هـٰذا الفنِّ.

وأُلـحِقُ بهـٰذه المصادرِ عاشرًا، وإن لم ينُصَّ عليه المؤلِّف، وهو **منظومة البَيْقُونـيِّ**؛ فقدِ اعتمد عليها في ترتيب أنواع علوم الحديث، وفي كثيرٍ منَ التَّعريفات؛ فوافقه في ألفاظها، كما في "المُبهَم"، أو في معناها، كما في "المتروك"، أو بَسَطَها، كما في "الحسن" و"المرسل" و"الفَرْد"، وكأنَّه قصد أن يشرح **البَيْقُونيَّة** في ضمن رسالته.

وفي الجملة: فلا شكَّ أنَّ المؤلِّف – رحمه الله – بنـىٰ رسالته علىٰ **تدريب الرَّاوي** و**منظومة البَيْقُونـيِّ**، مع استفادته من غيرهما أيضًا.

والقسم الثَّاني: المصادرُ الَّتي استمدَّ منها دون تصريحٍ بالنَّقل منها، ويَـحتمِل أن يكون راجعها عند التَّأليف، أو طالعها في زمان الطَّلب، ويَـحتمِل أيضًا أن يكون نقل عنها بواسطةٍ، خاصَّةَ **تدريبَ الرَّاوي** للسُّيوطيِّ.

وهـٰذا القسمُ كثيرٌ، ويطول الـمَقام بسرده، ويمكن تتبُّعُ أمثلته في الحواشي الَّتي علَّقتها، حيثُ عزوتُ المسائل – النَّادرةَ خاصَّةً – إلىٰ مصادرها، والأحاديثَ إلىٰ من أخرجها.

وفي الجملة: فإنَّ موادَّ المؤلِّف – رحمه الله – تنتهي إلىٰ كتبٍ كثيرةٍ معتمدةٍ، وقد أحسن في اختيارها، ثـمَّ في انتقائه منها، أو مـمَّن نقل عنها.

المطلب السَّادس: مزايا الرِّسالة

تمتاز هٰذه الرِّسالةُ بأمورٍ تزيد في قيمتها العلميَّة، وتدعو إلى العناية بها: نشرًا وشرحًا وتعليمًا وحفظًا، فمنها ما يلي:

1. سهولة ألفاظها ووضوحُ معانيها ودقَّةُ دِلالاتها.

2. كونها منثورةً، وليست منظومةً، وذٰلك أقربُ إلى استقامة العبارة وسهولة فهمها.

وقد يعاني من يدرِّس المنظوماتِ من جهة ما فيها من تقديـمٍ وتأخيرٍ، وحذفٍ وتقديرٍ، وتجوُّزٍ وتأويلٍ، وغيرِ ذٰلك مـمَّا يَضطرُّ النَّاظمَ إليه ضِيقُ الوزن والتزامُ القوافي، فيستغرقُ الطالب قسطًا كبيرًا من وقته وقوَّته في فكِّ العبارة، قبلَ أن يتَّجهَ بقيَّةُ جُهده إلىٰ فهم المسائل وتحقيق أحكامها.

وهٰذا لا ينفي أنَّ النَّظم أنفعُ من جهة سهولة الحفظ، ومن جهة لذَّته في النُّطق والسَّمع، ولا بدَّ للطَّالب منَ الجمع بين النَّوعَينِ.

3. جمعُها لأهمِّ أنواع علوم الحديث: الَّتي يحتاج إليها المبتدئ، ولا يستغني عن مراجعتها المنتهي، كما قال المؤلِّف في أوَّلها: «جعلتها للمبتدئ تذكِرةً، وللمنتهي تبصرةً».

ولو عَكَس لكان أجودَ؛ لأنَّـها تُبَصِّر المبتدئَ بما يجهله ويَعمَىٰ عن معرفته، وتذكِّر المنتهيَ بما يعلمه ويحفظه، كما قاله العراقيُّ في أوَّل **ألفيَّته**[17].

4. توسُّطها في المختصرات بين سَرْدِ الألقاب مجرَّدةً، كما نراه في **منظومة ابن فَرْحٍ الإشْبيليِّ** (ت: 699هـ) و**التَّذكِرة** لابن الـمُلَقِّن (ت: 804هـ)، وبين التَّوسُّع في التَّفاصيل والخلاف، كما نَـجِدُه في مختصرات ابن الصَّلاح و**النُّخبة** لابن حجرٍ؛ فتَسُدَّ ثغرةً في

17- انظر: أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي، **شرحَ التَّبصرة والتَّذكِرة**، تحقيق: عبد اللطيف الهميم وماهر بن ياسين الفحل (بيروت: دار الكتب العلمية، 1423هـ) ج1، ص100.

السُّلَّم التَّعليميِّ في فنِّ "المصطلح".

5. تعدُّد زياداتها النَّافعةِ على المتون الأوَّليَّة الَّتي يُبتدَأ بها في علم "المصطلح" عادةً.
6. تعدُّد الأمثلة في الأنواع الَّتي يَغمُض فهمُها على المبتدئين، وذٰلك يساعد علىٰ صحَّة التَّصوُّر ودقَّة الفهم، خلافًا للمتون المجرَّدة عنِ المثال، كـ: **منظومة البَيْقُونـيِّ** وغيرها.
7. الإقتصار علىٰ قول واحدٍ غالبًا، والبُعدُ عنِ الخلاف، وهـٰذا أيسرُ وأنفعُ للمبتدئ، وأبعدُ عنِ التَّعقيد، وأسلمُ له منَ الـحَيرة.

وقد يذكر قولًا آخرًا، فحكىٰ خلاف المعتزلة في خبر الواحد، وذٰلك لخطورته وضرورة تحذير الطَّالب المبتدئ منه، وحكىٰ خلافًا في تعريف "المتروك"، وفي ترتيب أنواع الضَّعيف، وهٰذا نادرٌ، وحيثُ يُرىٰ فيه فائدةً راجحةً، والله أعلمُ.

8. اجتهاد المؤلِّف في الإختيار والتَّرجيح، وعدمُ لزومه لقولِ واحدٍ منَ العلماء، أوِ اقتصارِه علىٰ مرجعٍ واحدٍ منَ المصنَّفات.
9. أصالة المصادر الَّتي اعتمد عليها المؤلِّف، ومكانة العلماء الَّذين نقل عنهم.
10. جودة اختيارات المؤلِّف في التَّعريفات والأحكام؛ فلم يَشِذَّ برأيٍ، ولا مال عنِ الأقوال المشهورة عند المحدِّثين.
11. احتراز المؤلِّف في مواضعَ كثيرةٍ عن مواطنِ التَّعقُّب والإيهام؛ مستفيدًا في ذٰلك من مناقشات العلماء مِن قبله للمسائل والتَّعريفات، وأذكر هنا بعض المواضع؛ إثباتًا لكثرتها، ولِتدلَّ علىٰ أمثالها.

فالأوَّل: تقييده العلَّةَ في تعريف "الصَّحيح" بكونها قادحةً؛ فسَلِمَ من إيراد العلَّة غير القادحة، وهي لا تنافي صحَّة الحديث، وقد ترك التَّقييدَ النَّوويُّ في **التَّقريب**[18]،

18- انظر: **التَّقريب والتَّيسير**، ص25.

وفَطِنَ له الزَّين العراقيُّ في **ألفيَّته**[19].

والثَّاني: وَصْفُه روايةَ الشَّافعيِّ عن مالكٍ بأنَّـها الأجلُّ، دون التَّصريح بكونها الأصحَّ، كما حكاه عبد الرَّءوف الـمُنَاويُّ (ت: 1031)[20]؛ فسَلِمَ من معارضة من قدَّموا عبدَ الله بنَ مَسْلَمةَ القَعْنَبـيَّ أو عبدَ الله بنَ يوسُفَ التِّنِّيسيَّ في حفظ حديث مالكٍ[21].

والثَّالث: استثناؤه من تعريف "المتَّصل" ما ينتهي إلى التَّابعيِّ؛ لأنَّ منَ العلماء من كَرِهَ وصف الحديث المقطوع بالاِتِّصال؛ للمنافاة اللُّغَويَّة بين اللَّفظَينِ[22].

والرَّابع: اشتراطه في "المتواتر" أن تتكرَّر الكثرة في جميع طبقات الإسناد؛ لئلَّا يَرِدَ عليه ما تواتر بعد أن كان آحاديًّا، وهو الَّذي يسمِّيه الحنفيَّة "المشهورَ"[23].

والخامس: اشتراطه في "الـمُعْضَل" أن يكون السَّقط على التَّوالي، وقد أغفل ذٰلك غيرُ واحدٍ منَ المصنِّفين في علم "المصطلح"[24].

والسَّادس: تعبيره بلفظِ (الـمُعَلِّ) دونَ (الـمُعَلَّل)[25]، ثـمَّ إحالتُه لفظَ (الـمَعْلول) علىٰ

19- انظر: العراقي، **شرحَ التَّبصرة والتَّذكِرة**، ج1، ص 104.

20- انظر: محمد عبد الرؤوف المناوي، **اليواقيت والدرر**، تحقيق: المرتضى الزين أحمد (الرياض: مكتبة الرشد، 1420هـ) ج1، ص357.

21- قدَّم ابنُ مَعينٍ القَعْنَبـيَّ والتِّنِّيسيَّ بعدَه، رواه الحاكم في **سؤالات السِّجْزيِّ** تحقيق: موفق بن عبد الله (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1408هـ) ص238-239، برقم 316.

22- انظر: السُّيُوطيِّ، **تدريبَ الرَّاوي**، تحقيق: نظر بن محمد الفاريابي (بيروت: مكتبة الكوثر، 1415هـ) ج1، ص201.

23- انظر: أبو زيد الدبوسي، **تقويـمَ الأدلَّة في أصول الفقه**، تحقيق: خليل الميس (بيروت: دار الكتب العلمية، 1421هـ) ص211.

24- انظر - مثلًا - ابن الصَّلاح، **معرفةَ أنواع علم الحديث**، تحقيق: نور الدين عتر (دمشق: دار الفكر، هـ1406) ص59. سراج الدين ابن المقن، **التَّذكِرةَ**، تحقيق: علي بن حسن (عمان: دار عمار، هـ 1408) ص16.

25- وقع منه التَّعبير بلفظ "الـمُعَلَّل" في مبحث "الضَّعيف"، وفي المفاضَلة بين أنواع الضَّعيف؛ فغَفَل عمَّا احترز منه في

غيره؛ ليخرج من تخطئة جمعٍ منَ اللُّغويِّين[26].

والسَّابع: تنويعه "المضطرِبَ" إلى ما يختلف فيه راوٍ واحدٌ أو راويانِ أو جماعةٌ؛ ليُدخِلَ في تعريفه كلَّ صور الاِضطراب، خلافًا لمن ذكر في تعريفه اختلافَ عددٍ منَ الرُّواة[27]؛ فأوهم اشتراط ذٰلك، وخروجَ الاِختلاف منَ الرَّاوي الواحدِ.

والثَّامن: اشتراطه في "المتروك" أن ينفردَ راويه؛ لأنَّ الحديث إن جاء من وجهٍ آخرَ عن غير واهٍ، فقد يُعتمَد عليه؛ فلا يُترَك، وأغفل ابن حجرٍ هٰذا القَيدِ في صورة من يكذب في حديث النَّاس[28].

المطلب السَّابع: المؤاخذات على الرِّسالة

لا يَسلَم العمل البشريُّ منَ القصور، وقال الإمام الشَّافعيُّ (ت: 204هـ): «أبى الله – سبحانه – أن يكون كتابٌ صحيحٌ غيرُ كتابه»، واستدلَّ بقوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾[29][30].

والمقصود بتَعداد مواضع النَّظر في الرِّسالة تنبيهُ مَن يقرؤها؛ لتَصفُوَ له الفائدة، وليستدركَها فيلزمَ المناهج الدَّقيقة عند التَّصنيف أوِ التَّدريس في علم "المصطلح"، فممَّا يؤخذ على المصنِّف – رحمه الله – ما يلي:

مبحث "الـمُعَلِّ"، والله أعلمُ.

26- انظر: زين الدين العراقي، **التَّقييدَ والإيضاح**، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد عثمان (المدينة المنورة: المكتبة السلفية، هـ1389) ص: 116-117.

27- انظر – مثلًا – عماد الدين ابن كثير، **اختصارَ علوم الحديث**، تحقيق: ماهر بن ياسين الفحل (الرياض: دار الميمان، هـ1434) ص177.

28- انظر: ابن حجر العسقلاني، **نُزهةَ النَّظر**، تحقيق: نور الدين عتر (دمشق: مطبعة الصباح، هـ1421) ص88.

29- سورة النساء، الآية: 82.

30- أخرجه البَيْهَقيُّ في **مناقب الشَّافعيِّ**، ج2، ص36.

1. توسُّله بالنَّبـيِّ ﷺ في مقدِّمة الرِّسالة، وهو بدعةٌ[31]، وإنِ انتشرت في المتأخِّرين، وغلبت في كثيرٍ من مجتمعات المسلمين.
2. إغفاله أنواعَ علوم الحديث المتعلِّقةَ بالفقه ومعاني المتون، كمعرفة "غريب الحديث"، و"مختلَفِه" و"مُشكِلِه" و"أسبابِ وروده" و"النَّاسخِ والمنسوخ" و"تواريخِ المتون".
وعُذرُه في ذٰلك أنَّه عرَّف علم الحديث روايةً ودرايةً، فقَصَر علم "المصطلح" علىٰ أصول ذَينِكَ القسمَينِ؛ فلم يَدخُل فيه شيءٌ يتعلَّق بمعاني المتون ودِلالاتها.
3. نقلُه بعضَ الأحاديث النَّبويَّة – علىٰ قلَّة ما ذكر منها – بالمعنـىٰ، والظَّاهر أنَّه كتبها من حفظه فغيَّر شيئًا من ألفاظها، وقد نبَّهتُ علىٰ ذٰلك عند تخريجها.
4. نقلُه بعض كلام العلماء بالمعنـىٰ، ويظهر لي أنَّه كتبه من تذكُّره، وهـٰذا لم يؤثِّر في المعاني، ولم يَنقُص من قيمة الرِّسالة، لـٰكنَّ التَّقيُّد بألفاظ العلماء عند النَّقل له فوائدُ، منها أنَّه يُبقِي نسخةً من كلامهم تشهد لِمَا في النُّسَخ الخطِّيَّة لمصنَّفاتهم.
5. نقلُه بعضَ كلام العلماء من مراجعَ وسيطةٍ مع شهرته في مصادره الأصيلةِ، فنَقَلَ كلام ابن حجرٍ – مثلًا – في ترتيب أنواع الأحاديث الضَّعيفة من **تدريب الرَّاوي** للسُّيُوطيِّ، مع أنَّه مشهورٌ في **النُّخبة** و**النُّزهة**؛ فتأثَّر بفهم السُّيُوطيِّ للعبارة، وهو يظنُّ أنَّه نقل مَـحضَ قول ابن حجرٍ.
6. عدم استيفاء الكلام أحيانًا، فذكر – مثلًا – أنَّ للمتَّفق والمفترق أقسامًا، وذكر الأوَّلَ منها ومثَّل له، ثـمَّ مضىٰ دون أن يُشْبعَ القولَ في التَّقسيم والتَّمثيل.
ويدخل في هـٰذا المعنـىٰ أنَّه عدَّ "المنكرَ" في جملةٍ من أنواع "الضَّعيف" وقال: «وستأتي إن شاء الله تعالىٰ»، ثـمَّ غَفَل فلم يذكره في مبحثٍ مستقلٍّ.

31– انظر: ابن تيمية، **قاعدةٌ جليلةٌ في التَّوسُّل والوسيلة**، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط (الرياض: إدارة البحوث العلمية والإفتاء، هـ1420) ص87–88.

7. الخلل العلميُّ في بعض مسائل "المصطلح"، وذٰلك في مواضعَ يسيرةٍ، وهو مسبوقٌ في غالبها، ولها وجوهٌ منَ التَّأويل والتَّوجيه قد يحتملها النَّظر، وأسرُدها هنا إتمامًا للفائدة، وتخفيفًا للحواشي في "قسم التَّحقيق".

فالأوَّل: قوله في مبحث "الصَّحيح": «ولا يُشترَط تعدُّد الرَّاوي؛ خلافًا للمعتزلة»؛ فأوهم أنَّ المعتزلة عمومًا يشترطون التَّعدُّد بإطلاقٍ، وهٰذا منقولٌ عن بعضهم[32]، ومنهم من قبل خبر الواحد المنفرد، ومنهم منِ اشترط قرينةً تَعضُدُه، كموافقة ظاهرٍ أو عملِ الصَّحابة[33].

والثَّاني: قوله إنَّ أجلَّ الأسانيد ما رواه الشَّافعيُّ، عن مالكٍ، عن نافعٍ، عنِ ابن عمرَ، عنِ النَّبـيِّ ﷺأنَّه قال «لا يَبِعْ بعضكم علىٰ بيع بعضٍ»؛ فذكر حديثًا، لا إسنادًا، وقد قال العَلَائيُّ (ت: 761هـ): «لا يلزم من كون الإسناد أصحَّ من غيره أن يكون المتن كذٰلك»[34]، وقد يتقوَّى الحديث بمتابَعاتٍ وشواهدَ ومرجِّحاتٍ فيَفُوق حديثًا مرويًّا بإسنادٍ أصحَّ من إسناده.

والثَّالث: ذِكرُه في "الـمُعَنْعَن" و"الـمُؤَنَّن" و"المدلَّس" أنَّ الرَّاويَ يقول: (عن فلانٍ) أو: (أنَّ فلانًا)، وهٰذا قد يَرِد في كلام بعض العلماء علىٰ وجه التَّسامح والتَّوسُّع، والتَّحقيق أنَّه لا يصحُّ من جهة اللُّغة؛ لتوقُّف حرفَـيْ (عَنْ) و(أنَّ) علىٰ عاملٍ فيهما؛ فلا يُبتدَأ بهما كلامٌ، وإنَّـما تجيء العَنْعَنة والأَنَّنة من تصرُّف مَن دون الرَّاوي[35].

32- انظر: الجويني، **البرهانَ،** تحقيق: عبد العظيم الديب (قطر: طبع على نفقة أمير دولة قطر) ج1، ص599-600.

33- انظر: أبو الحسين البصريِّ، **المعتمَد،** ج2، ص138، وقدِ اختار القول الأوَّل، وعزى الثَّانـيَ إلىٰ أبي عليٍّ الـجُبَّائيِّ.

34- انظر: السُّيُوطيِّ، **تدريبَ الرَّاوي،** ج1، ص77.

35- انظر: عبد الرحمن بن يحيى اليماني، **التَّنكيلَ بما في تأنيب الكَوْثَريِّ منَ الأباطيل،** تحقيق: علي بن محمد ومحمد أجمل بن أيوب (مكة المكرمة: دار عالم الفوائد، هـ1434) ج1، ص141 وما بعدَها.

والرَّابع: تعريفه "المبهمَ" بأنَّه ما فيه راوٍ لم يُسَمَّ، نحوَ عبارة البَيْقُونـيِّ[36]، فجعل المبهمَ لقبًا للحديث، علىٰ تأويل أنَّه مبهمٌ راويه، لـٰكنَّ المعهود علىٰ ألسنة المحدِّثين أنَّ المبهمَ هو الرَّجل الَّذي لم يُسَمَّ، ولا يُقال لحديثه: "مبهمٌ"، سواءٌ كان راويًا في إسناده، أو مذكورًا في متنه.

والخامس: تمثيله لِمَا عُرِف إدراجه بامتناع صدوره عنِ النَّبـيِّ ﷺبلفظةِ الأُنثيَينِ في حديثِ «مَن مسَّ ذكره أو أُنثيَيهِ فلْيتوضَّأ»[37]، قال: «لأنَّه لا يُعقَل إيجابُ الوُضوء من مَسِّ الأُنْثَيَينِ»، وليس كما قاله؛ فلا مانعَ من ورود الشَّرع به، وله احتمالٌ في النَّظر؛ لأنَّ الشَّيء قد يأخذ حكم ما قاربه، ولذٰلك ذهب إليه من فقهاء التَّابعين: عروةُ بن الزُّبير (ت: 94هـ) وعِكرمةُ مولى ابن عبَّاسٍ (ت: 105هـ)[38].

وإنَّـما يُـمَثِّل العلماء لـهٰذه المسألةِ بلفظةِ «والَّذي نفسي بيده، لولا الجهادُ في سبيل الله والحجُّ وبِرُّ أمِّي، لَأحببت أن أموت وأنا مملوكٌ»[39].

المطلب الثَّامن: العِلاقة بين الرِّسالة و"منظومة البَيْقُونـيِّ"

هـٰذه الرِّسالةُ و**منظومة البَيْقُونـيِّ** منَ المتون المختصرة، وكلاهما مناسبٌ لِيبتدئ به الطَّالب دراسة علم "المصطلح".

36- انظر: **منظومة البَيْقُونـيِّ مع شرح الزُّرْقانـيِّ**، ص125.

37- سيأتي تخريجه في موضعه من **قسم التَّحقيق**.

38- انظر: موفَّق بن قدامةَ المقدسي، **المغنـيَ**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي وعبد الفتاح الحلو (الرياض: دار عالم الكتب، 1417هـ) ج1، ص246.

39- أخرجه محمد بن إسماعيل البخاريُّ، **الصحيح**، غاية: محمد زهير الناصر، رقْم الحديث، 2548 من حديث أبي هريرةَ رضي الله عنه، ولفظه يوهم الإدراج،(بيروت: دار طوق النجاة، 1422هـ) ج3، ص149 وأخرجه مسلم، **الصحيح**، غاية: محمد زهير الناصر، رقْم الحديث، 4410) أيضًا، لٰكنْ بلفظِ «والَّذِي نفس أبي هريرةَ بيده»؛ فتبيَّن أنَّ الكلام من قول أبي هريرةَ، (بيروت: دار طوق النجاة، 1433هـ) ج5، ص94، ومثَّل به ابن حجرٍ في **النُّكت**، تحقيق: ربيع المدخلي (المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، 1404هـ) ج2، ص812.

وظهر لي من دراسة هـٰذه الرِّسالةِ أنَّـها مبنيَّةٌ على **البَيْقُونيَّة**، وإن لم يُشِرِ المؤلِّف إلىٰ ذٰلك، بل تكاد أن تكون نثرًا لمادَّتها، مع شرحٍ وتوضيحٍ، وزيادةٍ وتكميلٍ، ويتأكَّد ذٰلك بما تقدَّم من متابعة المؤلِّف للبَيْقُونـيِّ في ترتيب أنواع علوم الحديث، وفي كثيرٍ منَ التَّعريفات.

وبذٰلك تكون هـٰذه الرِّسالةُ من أوائل الأعمال الَّتي خدمت **منظومة البَيْقُونـيِّ**، ومزامنةً لشروحها الأولىٰ؛ لأنَّ أقدمها هو **فتح القادر الـمُعِين الـمُغِيث** لعبد القادر البَكْريِّ، وكتبه سنةَ خمسٍ وستِّينَ وألفٍ، بطلبٍ منَ الشَّيخ محمَّدِ بن عبد العالي: مؤلِّفِ الرِّسالة، ويظهر بالمقارنة أنَّه وقف علىٰ هـٰذا الشَّرحِ واستفاد منه في مواضعَ من رسالته.

ثـمَّ كان **تلقيحُ الفِكَر** للـحَمَويِّ (ت: 1098هـ)، وكتبه سنةَ ثلاثٍ وسبعينَ وألفٍ، ويليه شرح محمَّدِ بن عبد الباقي الزُّرْقانـيِّ (ت: 1122هـ)، وكتبه سنةَ ثمانينَ وألفٍ.

فهـٰذه الرِّسالةُ – علىٰ ما تقدَّم في تاريخ تصنيفها – بعدَ **فتح القادر الـمُعِين المغيث**، وقبلَ شرح الزُّرْقانـيِّ، وقريبةٌ من **تلقيح الفِكَر**: أو قبلها بقليلٍ أو بعدَها بقليلٍ.

وزاد المؤلِّف على البَيْقُونـيِّ أربعةَ أنواعٍ من علوم الحديث، وهي: "المتواتر"، و"الـمُؤَنَّن"، و"الـمُعَلَّق"، و"رواية الأقران"، وزاد مع ذٰلك كثيرًا منَ التَّوضيح والمسائل والأحكام والصُّوَر والأمثلة.

وإنَّـما أسقط نوعًا واحدًا ذكره البَيْقُونـيُّ، وهو "المنكر"، وقد أشار إليه في مبحث "الضَّعيف" ومبحث "المضطرِب" وفي ترتيب أنواع الأحاديث الضَّعيفة، ولعلَّه فاته سهوًا؛ فإنَّه منَ الأنواع المهمَّة، ولا يكاد يخلو منه مختصرٌ في علوم الحديث.

وأرجو – بعد تدريس كثيرٍ من متون علم "المصطلح" – أن يكون هـٰذا المتنُ أقربَـها إلى المبتدئين، وفي المطلب التَّالي مَزِيدُ توضيحٍ لذٰلك.

المطلب التَّاسع: موقع الرِّسالة في المنهج التَّعليميِّ لمصطلح الحديث

وصف المؤلِّف هـٰذه الرِّسالةَ في آخرها بأنَّـها مقدِّمةٌ، يعني أنَّـها طَليعة الفنِّ: الَّتي تتقدَّم

إلى المبتدئ قبل غيرها من مبسوطاته ومطوَّلاته؛ لتضمُّنها مقاصدَه ومهمَّاتِه الَّتي يتوقَّف علىٰ فهمها الشُّروعُ فيه ثـمَّ التَّقدُّمُ في دراسته(40).

وهو وصفٌ صادقٌ عليها؛ فإنَّـها مناسبةٌ جدًّا للطَّلَبة المبتدئين؛ لوَجازتها، واقتصارها علىٰ مهمَّات الفنِّ، وسهولة ألفاظها، واتِّضاح معانيها، وتَـحَلِّيها بالأمثلة عند الحاجة، مع بُعدِها عنِ الخلاف، والتَّنازعِ في الاِستدلال، فضلًا عنِ التَّفاصيل المتشعِّبة والنِّكات الخفيَّة.

فجمعت بذٰلك بين تيسير التَّلخيص والاِختصار وفائدة التبسيط والتَّوضيح؛ فليست مغلقةً كغالب المنظومات الَّتي يحفظها المبتدئون، ولا طويلةً فتُرهِقَهم ولا يستطيعَها إلَّا المختصُّون، وهي موازنةٌ دقيقةٌ، وقلَّ ما يوفِـي بها منَ المتون المتداولة بأيدي المتعلِّمين.

فهـٰذه الرِّسالةُ تَصلُح ليبتدئ بها الطَّالب دراسته لعلم "المصطلح"؛ فهي تُـمَهِّد له الطَّريق إلىٰ فهم غيرها منَ المختصرات: المنظومةِ والمنثورةِ.

وهي أقربُ إلىٰ فهم المبتدئ من **منظومة البَيْقُونـيِّ** أو **ألقاب الحديث** لمحمَّدٍ العرَبـيِّ الفاسيِّ، وأيسرُ عليه منَ **التَّذكِرة** لابن الـمُلَقِّن أوِ **النُّخبة** لابن حجرٍ، وهي تُعِدُّ مَن ضبطها لدراسة هـٰذه المتونِ.

وأرجو بانتشار هـٰذه الرِّسالةِ أن يَـجِدَ المبتدئون فيها بُغيتَهم، والمعلِّمون طُلْبتهم، وأن تحتلَّ مكانًا مناسبًا في مناهج دراسة علم "المصطلح"، والله – سبحانه – الموفِّقُ.

المطلب العاشر: وصف النُّسخة الخطِّيَّة للرِّسالة

وجدت لهـٰذه الرِّسالةِ نسخةً فريدةً، هي الأصل المعتمد في هـٰذا البحثِ.

وهي ضمنَ مجموعٍ فيه عدَّة مصنَّفاتٍ، محفوظة في مكتبة الشَّهيد عليٍّ باشا – رحمه الله –

40- انظر: الشريف علي بن محمد الجرجاني، **التَّعريفاتِ،** تحقيق: مجموعة من العلماء (بيروت: دار الكتب العلمية، 1403هـ) ص225، شمس الدين السَّخاويِّ، **الغايةَ في شرح الهداية،** تحقيق: عبد المنعم إبراهيم (القاهرة: مكتبة أولاد الشيخ، 1422هـ) ص66.

برقْم (542)، ضمنَ محتوَيات المكتبة السُّلَيمانيَّة بإسْطَنْبُولَ.

وتقع في ستِّ لوحاتٍ، تبدأ في المجموع منَ الورقة (60) وتنتهي في الورقة (65)، وفي كلِّ لوحةٍ منها صفحتانِ، سوى الأخيرة؛ فإنَّ فيها صفحةً واحدةً، وفي كلِّ صفحةٍ منها خمسةَ عشَرَ سطرًا، إلَّا الصَّفحةَ الأولىٰ؛ فإنَّ فيها أربعةَ عشَرَ سطرًا.

وكتبها – والمجموعَ كلَّه – محمَّدُ بن فَرَّحَ[41] رحمه الله، ولم أقف علىٰ ترجَـمته، لـٰكنْ ظهر لي من تعليقه علىٰ "منظومة البَيْقُونـيِّ" في هـٰذا المجموعِ علمُه وفضلُه.

وفرغ من كتابة المجموع في القاهرة سنةَ ستٍّ وسبعينَ وألفٍ.

وخطُّه نسخٌ واضحٌ، وقد أَشْكَل بعض الكلمات، ولوَّن ألقاب الحديث بالـحُمرة، وقابل نسخته؛ فألحق كلماتٍ قليلةً كانت ساقطةً منها، وصحَّح عليها، وكتب في آخر كلِّ ورقةٍ أوَّلَ كلمةٍ منَ الَّتي تليها؛ لئلَّا تختلطَ الأوراق أو يضيعَ بعضُها.

ويظهر لي أنَّه قابل النُّسخة بأصل المؤلِّف، حتَّىٰ نقل في آخرها صورةَ ختمه، ولا غَرْوَ؛ فإنَّ سنةَ كتابته ليست بعيدةً من سنةِ وفاة المؤلِّف، وقد عاصره بلا شكٍّ، وكلاهما دخل القاهرة، ولعلَّه لقِيَه أو لقِيَ أصحابه.

ووقعت في النُّسخة هَفَواتٌ يسيرةٌ، ولحنٌ قليلٌ، وسقطٌ نادرٌ، وقد أصلحتُ ذٰلك كلَّه، وبيَّنته في مواضعه من قسم التَّحقيق، على الشَّرط المذكور في "منهج العمل".

41- لم تُضبَطِ الفاء في الأصل، وضُبِطَتِ الرَّاء بالتَّشديد فقط، دون فتحٍ أو ضمٍّ أو كسرٍ، فكتبتها – ولا بدَّ لنا من نطق الكلمة – بالفتح لخفَّته، وهو وزنٌ مسموعٌ في أسماءٍ معدودةٍ، وقد يكون أعجميًّا أو منقولًا منَ الفعل الماضي، وانظر: إسماعيل بن عماد الجوهري، **الصِّحاحَ**، تحقيق: أحمد بن عبد الغفور (بيروت: دار العلم للملايين، هـ1407) ج5، ص1874، على أنَّ المعهود في رسم هٰذه الكلمةِ أن يقالَ: (فَرَحٌ) أو (فَرْحٌ)، وانظر: ابن حجر العسقلاني، **تبصيرَ المنتبه**، تحقيق: محمد بن علي النجار، مراجعة: علي بن محمد البجاوي (القاهرة: المؤسسة المصرية العامة، 1383هـ) ج3، ص1071-1073، ولم يذكروا فيها التَّشديد؛ فهو ضبطٌ حادثٌ، وينبغي أن يُلحق بكتب "المؤتلف والمختلف".

وألحقتُ بـهـٰذا القسمِ – قسمِ الدِّراسة – رمزًا يُوصِلُ إلى النُّسخة الخطِّيَّة كاملةً؛ ليتهيَّأ للقارئ مراجعتُها في مواطنِ الحاجة والاِحتمال، ونماذجَ مصوَّرةً منَ النُّسخة الخطِّيَّة؛ للتَّعريف بها.

المطلب الحاديَ عشَرَ: إثبات نسبة الرِّسالة إلى المؤلِّف

لم أجد من ذكر هـٰذه الرِّسالةَ أو نقل منها، ولا من رواها عن مؤلِّفها أو عزاها إليه، ولا من عَمِل عليها شرحًا أو حاشيةً، وذٰلك – ربَّـما – لعدم انتشارها، وعدمِ اشتهار مؤلِّفها بعد وفاته حتَّـىٰ خَلَت من ذكره كتبُ التَّواريخ والتَّراجِم والأثبات، ولعلَّه مات صغيرًا، قبل سنِّ التصدُّر للإفادة والرِّواية.

لـٰكنْ يكفي في إثبات نسبتها إليه ثِقَةُ النُّسخة المعتمدة؛ لدقَّتها، وقُربِـها من زمنه، وبَصَرِ ناسخها، وصحَّةِ بقيَّة المصنَّفات الَّتي معها في المجموع.

وقد صرَّح النَّاسخ بعزوها إليه في طُرَّةِ المجموع؛ فقال: «رسالةٌ أخرىٰ في "أصول الحديث" أيضًا، للعلَّامة محمَّدِ بن عبد العالي القُرَشيِّ الـجَعْفَريِّ القادريِّ المالكيِّ، رحمه الله سبحانه».

ثـمَّ نَقَلَ في آخرها تصريـحَ المؤلِّف باسمه، حيثُ قال: «تـمَّت هٰذه المقدِّمةُ علىٰ يدِ جامعها ... محمَّدٍ ابنِ ... عبدِ العالِ القُرَشيِّ الـجَعْفَريِّ المالكيِّ القادريِّ».

وهـٰذا كافٍ – إن شاء الله – للطُّمأنينةِ بصحَّة نسبتها من جهةٍ، ومطابقةِ النُّسخة المعتمدة لوضع المصنِّف من جهةٍ أخرىٰ، والحمد لله ربِّ العالَـمين.

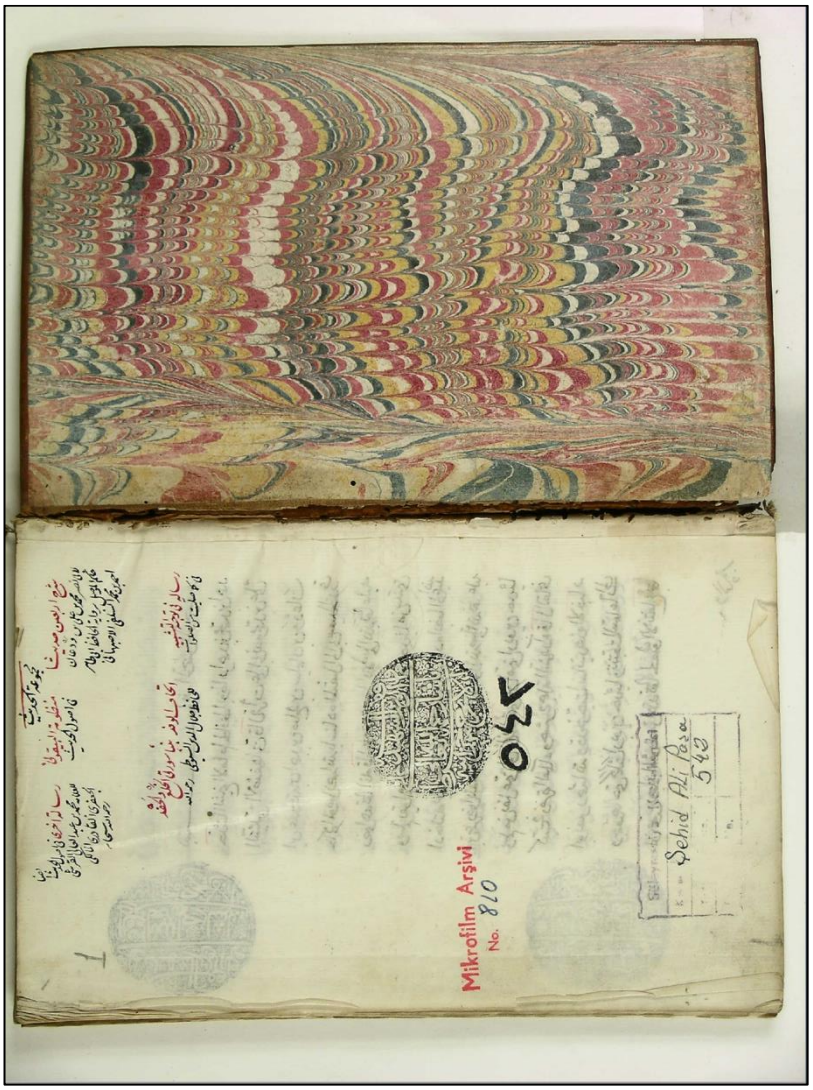

اللَّوحة الأولىٰ منَ المجموع المتضمِّن للرِّسالة

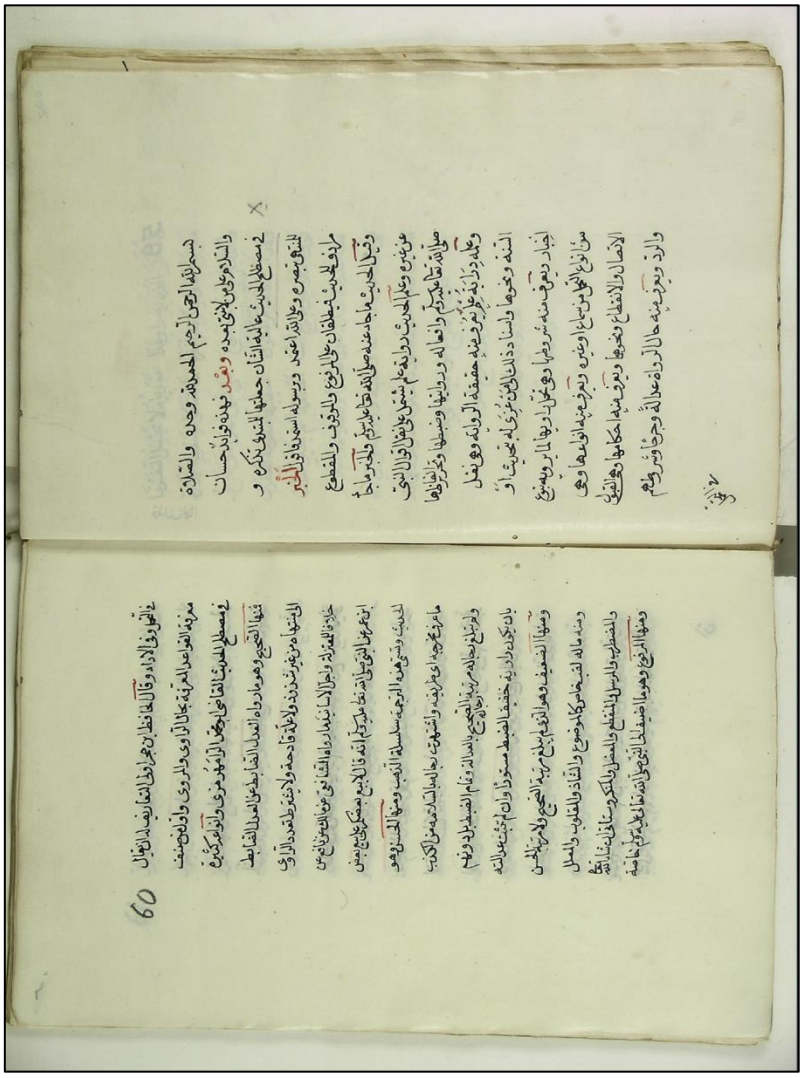

اللَّوحة الأولىٰ منَ الرِّسالة

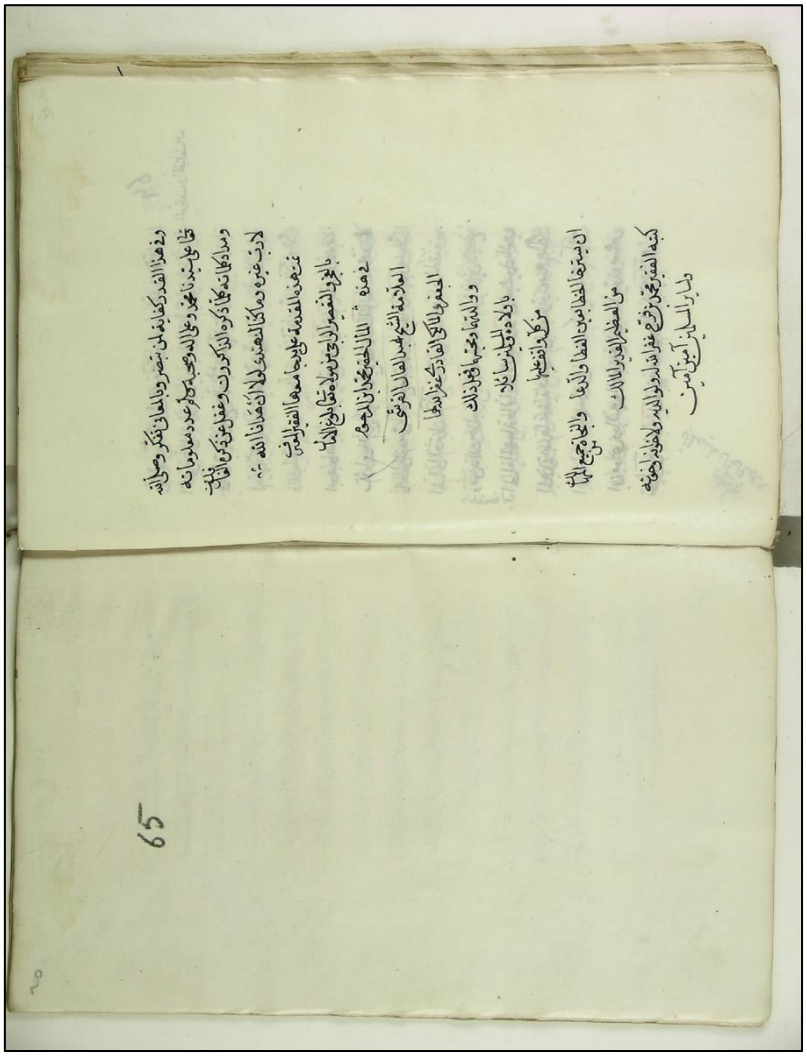

اللَّوحة الأخيرة منَ الرِّسالة

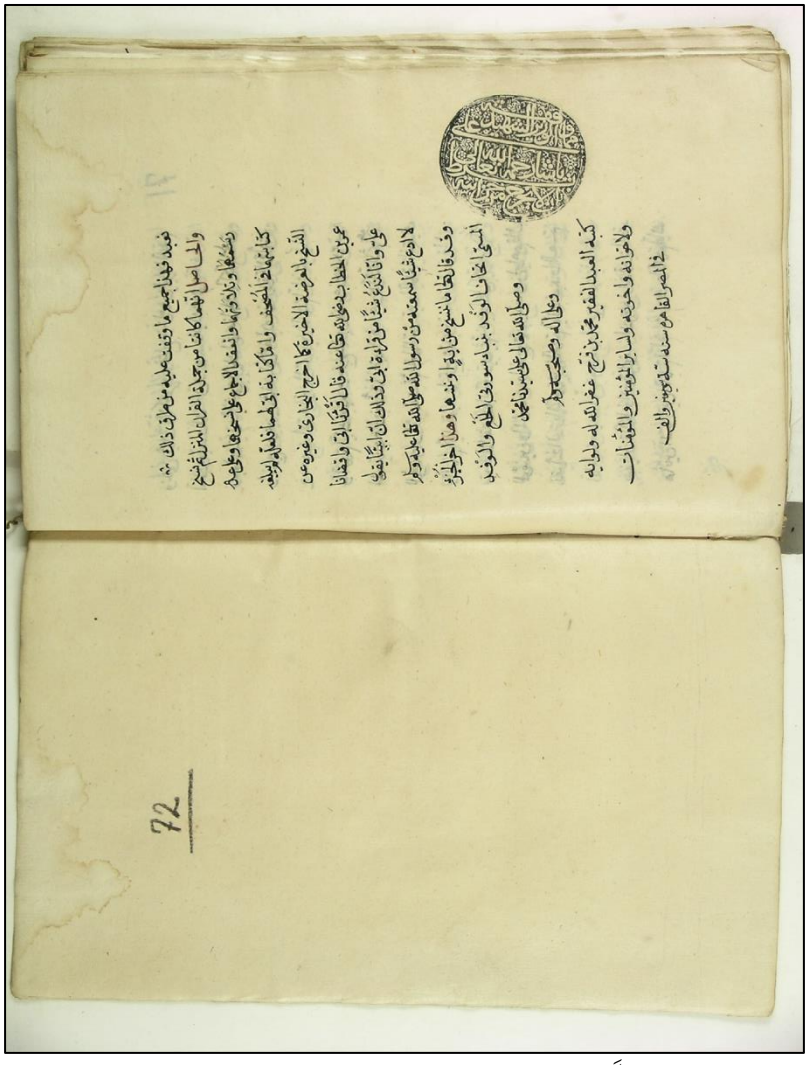

اللَّوحة الأخيرة منَ المجموع المتضمِّن للرِّسالة

القسم الثَّاني: النَّصُّ الـمُحقَّق

فوائدُ حِسانٌ في "مصطلح الحديث"، عاليةُ الشَّأنِ، جعلتها للمبتدئ تذكِرةً، وللمنتهي تبصرةً، وعلى الله أعتمد، وبرسوله أستمدُّ[42]، فأقول:

الخبر مرادفٌ للحديث؛ فيُطلقانِ على المرفوع والموقوف والمقطوع، وقيل: الحديث ما جاء عنه صلَّى الله – تعالىٰ – عليه وسلَّم، والخبر ما جاء عن غيره[43].

وعلم الحديث روايةً: علمٌ يشتمل على نقل أقوال النَّبـيِّ – صلَّى الله تعالىٰ عليه وسلَّم – وأفعالِه، وروايتِها، وضبطِها، وتحريرِ ألفاظها.

وعِلْمُه درايةً: علمٌ يُعرَف منه حقيقةُ الرِّواية، وهي نقل السُّنَّة ونحوِها، وإسنادُ ذٰلك إلىٰ من عُزِيَ له بتحديثٍ أو إخبارٍ، ويُعرَف منه شروطُها، وهي تحمُّل راويها لِمَا يرويه بنوعٍ من أنواع التَّحمُّل: من سماعٍ أو غيره، ويُعرَف منه أنواعُها، وهي الِاتِّصال والِانقطاع ونحوُهما، ويُعرَف منه أحكامُها، وهي القَبول والرَّدُّ، ويُعرَف منه حالُ الرُّواة: عدالةً وجرحًا، وشروطُهم في التَّحمُّل وفي الأداء[44]، وقال الحافظ ابن حجرٍ: «أولى التَّعاريف له أن يقالَ: معرفة القواعد الـمُعَرِّفةِ بحال الرَّاوي والـمَرويِّ»[45].

وأوَّل من صنَّف في "مصطلح الحديث" القاضي أبو محمَّدٍ الرَّامَهُرْمُزيُّ[46].

وأنواعه كثيرةٌ.

فمنها **الصَّحيح**، وهو ما رواه العدل الضَّابط عنِ العدل الضَّابط إلىٰ منتهاهُ، من غير شذوذٍ

42- مضىٰ في قسم الدِّراسة أنَّ هٰذا توسُّلٌ بدعيٌّ لا يجوز.

43- انظر: ابن حجر، **نُزهةَ النَّظر**، ص41، السُّيُوطيِّ، **تدريبَ الرَّاوي**، ج1، ص29.

44- تعريف علم الحديث روايةً ودرايةً ذكره ابن الأَكْفَانـيِّ في **إرشاد القاصد**، وشرحه السُّيُوطيُّ، انظر: **تدريبَ الرَّاوي**، ج1، ص25-26.

45- انظر: ابن حجرٍ، **النُّكتَ**، ج1، ص225.

46- انظر: ابن حجرٍ، **نُزهةَ النَّظر**، ص38، وعبارته أنَّه مِن أوَّل من صنَّفَ، لا أنَّه الأوَّل بالجزم.

ولا علَّةٍ قادحةٍ.

ولا يُشترَط تعدُّدُ الرَّاوي؛ خلافًا للمعتزلة.

وأجلُّ الأسانيد ما رواه الشَّافعيُّ، عن مالكٍ، عن نافعٍ، عنِ ابن عمرَ، عنِ النَّبـيِّ – صلَّى الله تعالىٰ عليه وسلَّم – أنَّه قال «لا يَبِعْ بعضكم علىٰ بيع بعضٍ» الحديثَ[47]، وتُسمَّىٰ هٰذه التَّرجَـمةُ "سلسلةَ الذَّهب"[48].

ومنها **الحسنُ**، وهو ما عُرِف مَـخْرَجُه – أيْ: طريقُه – واشتَهَرت رجاله بالسَّلامة منَ الكذب، ولم تبلغ رجاله مرتبة رجال الصَّحيح بالعدالة وتمام الضَّبط، بل دونَـهم: بأن يكون راويه خفيفَ الضَّبط مستورًا، وإن لم تثبت عدالته.

ومنها **الضَّعيف**، وهو الَّذي لم يبلغ مرتبة الصَّحيح ولا مرتبة الـحَسَن.

ومنه ما له لقبٌ خاصٌّ: **كالموضوع والشَّاذِّ والمقلوب والـمُعَلَّل والمضطرِب والمرسل والمنقطع والـمُعْضَل والمنكر**، وستأتي إن شاء الله تعالىٰ.

ومنها **المرفوع**، وهو ما أُضِيف إلى النَّبـيِّ – صلَّى الله تعالىٰ عليه وسلَّم – خاصَّةً، سواءٌ كان فعلًا له أو قولًا، وسواءٌ أضافه إليه صحابـيٌّ أو تابعيٌّ أو مَن بعدَهما.

ومنها **الموقوف**، وهو الَّذي أُضِيف إلى الصَّحابـيِّ قولًا أو فعلًا، فيُوقَف عليه ولا يُتجاوز به إلى رسول الله صلَّى الله – تعالىٰ – عليه وسلَّم، اتَّصل إسناده أم[49] لم يتَّصل.

47- رواه الشَّافعيُّ، كما في **مسنده**، ترتيب: علم الدين أبو سعيد سَنْجَرَ، تحقيق: ماهر بن ياسين الفحل (الكويت: دار غراس، 1425هـ) ج3، ص185، برقْم 1411، وعنه الإمام أحمدُ، **المسند**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1421هـ) ج10، ص104 برقْم 5862، وهو حديثٌ بتمامه، لـٰكنْ ذكر الإمام أحمد بعدَه: «ونهىٰ عنِ النَّجْش، ونهىٰ عن بيع حَبَل الـحَبَلة، ونهىٰ عنِ الـمُزَابنة، والمزابنة: بيع الثَّمَر بالتَّمْر كيلًا، وبيع الكَرْم بالزَّبيب كيلًا»، ولعلَّ المؤلِّف أشار بقوله: «الحديثَ» إلىٰ هٰذه التَّتِمَّةِ، وهي عدَّةُ أحاديثَ في الحقيقة، رواها الإمام أحمدُ بإسنادٍ واحدٍ.

48- ذكره السُّيُوطيُّ في **تدريبَ الرَّاوي**، ج1، ص79، وقيَّده برواية الإمامِ أحمدَ عنِ الشَّافعيِّ.

49- الصَّحيح في مثل هٰذا استعمالُ (أو)، لا (أم)، وأخشىٰ أنَّه خطأٌ منَ النَّاسخ؛ لاستعمال المؤلِّف (أو) في الجملتَينِ:

ومنها **المقطوع**، وهو ما أُضِيف إلى التَّابعيِّ، سواءٌ كان قولًا له أو فعلًا.

ومنها **الـمُسنَد**، وهو الَّذي نُقِل بسندٍ متَّصلٍ إلى النَّبـيِّ صلَّى الله – تعالىٰ – عليه وسلَّم، فقولنا: «بسندٍ متَّصلٍ» إلىٰ آخره احترازٌ مـمَّا يكون متَّصلًا إلىٰ غيره، كأحدٍ[50] منَ الصَّحابة والتَّابعين رضي الله – تعالىٰ – عنهم.

ومنها **المتَّصل**، ويُسمَّىٰ أيضًا **الموصولَ**، وهو ما يكون إسناده ظاهرَ الاِتِّصال بسماع كلِّ واحدٍ من راويه فمَن فوقَه إلى أن ينتهيَ كذٰلك إلىٰ منتهاهُ، سواءٌ كان المنتهىٰ إلى النَّبـيِّ – صلَّى الله تعالىٰ عليه وسلَّم – أوِ الصَّحابـيِّ، دون التَّابعيِّ.

ومنها **الـمُسَلْسَل**، وهو ما تَتَابَعُ[51] رجال إسناده واحدًا فواحدًا علىٰ صفةٍ واحدةٍ أو حالةٍ واحدةٍ، للرُّواة تارةً وللرِّواية أخرىٰ، فِعْلِيَّةٍ، كحديث أبي هريرةَ رضي الله – تعالىٰ – عنه: شَبَّك بيَدِي أبو القاسم – صلَّى الله تعالىٰ عليه وسلَّم – وقال: «خلق الله التُّربةَ يومَ السَّبت» الحديثَ[52]، أو قوليَّةٍ، كحديث معاذِ بن جبلٍ رضي الله – تعالىٰ – عنه: أنَّ النَّبـيَّ – صلَّى الله تعالىٰ عليه وسلَّم – قال له: «يا معاذُ، إنِّـي أحبُّك؛ فقُل في دُبُر كلِّ صلاةٍ: اللّٰهمَّ، أعنِّـي علىٰ ذِكرك وشكرك وحُسن

السَّابقةِ واللَّاحقةِ.

50– هٰكذا في الأصل، ولم تُستعمَل كلمةُ (أحدٍ) مجرَّدةً منَ الإضافة والنَّفي إلَّا في وصف الله جلَّ جلاله؛ فكان ينبغي أن يقال هنا: (كأحد الصَّحابة) أو: (كواحدٍ منَ الصَّحابة)، وانظر: مرتضًى الزَّبيديِّ، **تاجَ العروس**، تحقيق: مجموعة من الباحثين (الكويت: مطبعة حكومة الكويت، 1422هـ) ج9، ص264.

51– في الأصل: (يَتَّابَعُ)، ويبدو أنَّ الياء في أوَّله مصحَّفةٌ منَ التَّاء، والعبارة مأخوذةٌ من **تدريب الرَّاوي**، للسُّيُوطيِّ، ج2، ص640.

52– رواه الحاكم مُسَلْسَلًا في **معرفة علوم الحديث**، تحقيق: السيد معظم حسين (بيروت: دار الكتب العلمية، 1397هـ) ص33، بلفظِ «خلق الله الأرض يومَ السَّبت»، واللَّفظ المذكور أخرجه مسلم، **الصحيح**، ج8، ص127، برقْم 7231) بغير تَسَلْسلٍ، وقال السَّخاويُّ في **الجواهر الـمُكَلَّلة**، ص295 «مدار تَسَلْسُله على ابن أبي يحيىٰ، وهو ضعيفٌ، والمتن – بدون تَسَلْسُلٍ – صحيحٌ».

عبادتك»[53]، قال السُّيوطيُّ: «تَسَلْسَلَ لنا بقول كلٍّ من رواته: وأنا أحبُّك؛ فقُل» إلىٰ آخره[54].

ومنها **العزيز**، وهو ما رواه اثنانِ أو ثلاثةٌ، كأن ينفردَ عنِ الزُّهريِّ – وشِبهِه مـمَّن يُـجمع حديثُه منَ الأئمَّة، كقتادةَ – اثنانِ أو ثلاثةٌ، كذا قاله ابن الصَّلاح[55].

ومنها **المشهور**، وهو ما رواه أربعةٌ منَ الرُّواة – منَ ابتدائه إلى انتهائه – فما فوقَها ما لم يبلغ حدَّ التَّواتر.

فإن بلغه فهو **المتواتر**، وهو ما نقله جمعٌ لا يمكن تَوافُقُهم على الكَذِب عن مثلهم، من أوَّل الإسناد إلىٰ آخره.

ومنها **الغريب**، وهو ما رواه واحدٌ فقطْ، في أيِّ موضعٍ وقع التَّفرُّد فيه منَ السَّند.

ومنها **الـمُعَنْعَن**، وهو المشتمل على العَنْعَنة، وهي قول الرَّاوي: (عن فلانٍ) مثلًا.

ومنها **الـمُؤَنَّن**، وهو قول الرَّاوي: (أنَّ فلانًا) مثلًا.

ومنها **المعلَّق**، وهو أن يُـحذَفَ من مَبْدَإِ الإسناد واحدٌ فأكثرُ على التَّوالي بصيغة الجزم، ويُعزى الحديثُ إلىٰ من فوقَ المحذوف من رُواتِهِ.

وبينه وبين **الـمُعْضَل** عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ[56].

53- رواه أبو داوُدَ، **السنن**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط محمد كامل (دمشق: دار الرسالة العالمية، 1430هـ) ج2، ص630-631 برقْم 1522. وأبو نُعَيمٍ الأصبهانـيُّ في **حلية الأولياء** (القاهرة: مكتبة الخانجي، بيروت: دار الفكر، 1416هـ) ج1، ص241، بلفظِ «يا معاذُ، والله، إنِّـي لَأحبُّك ... أُوصِيك يا معاذُ، لا تَدَعَنَّ في دُبُر كلِّ صلاةٍ أن تقولَ» إلىٰ آخره، لٰكنَّه تَسَلْسَل بالوَصِيَّة دون لفظ المحبَّة، والتَّسَلْسُل في "سنن أبي داوُدَ" ناقصٌ، ورواه العَلَائيُّ في **المسلسَلات المختصرة**، تحقيق: أحمد بن أيوب (بيروت: دار الكتب العلمية، 1424هـ) ص51-56، مسلسلًا بالوصيَّة ولفظ المحبَّة، لٰكنْ من غير تقييدٍ بأدبار الصَّلوات، وقال: «صحيح الإسناد والتَّسَلْسُل».

54- انظر: السُّيُوطيِّ، **تدريبَ الرَّاوي**، ج2، ص641، وانظر: **جِيَادَ الـمُسَلْسَلات**، تحقيق: محمد بن عوامة (بيروت: دار البشائر الإسلامية، 1433هـ) ص: 156-159 برقْم 11.

55- نقله ابن الصَّلاح في **معرفة أنواع علم الحديث**، ص270، عن أبي عبد الله بن مَنْدَهْ.

56- انظر: السيوطي، **تدريبَ الرَّاوي**، ج1، ص250، وتقييد التَّعليق بصيغة الجزم منسوبٌ إلى ابن الصَّلاح؛ لقوله في

ومنها **المبهم**، وهو ما فيه راوٍ لم يُسَمَّ.

ويكون في السَّند، كإبراهيمَ بنِ أبي عَبْلةَ، عن رجلٍ، عن واثلةَ[57]، وفي المتن، كحديث أبي سعيدٍ الـخُدْريِّ في ناسٍ من أصحاب النَّبـيِّ - صلَّى الله تعالىٰ عليه وسلَّم - مَرُّوا بحيٍّ، فلم يُضَيِّفوهم، فلُدِغ سيِّدُهم، فرَقَاه رجلٌ منهم[58].

ومنها **العالي**، وهو ما قَلَّت رجاله في العدد بقُربه منَ النَّبـيِّ - صلَّى الله تعالىٰ عليه وسلَّم - مثلًا.

وضدُّه **النَّازل**، وهو ما كثُرت رجاله.

ومنها **المرسل**، وهو ما رفعه التَّابعيُّ إلى النَّبـيِّ - صلَّى الله تعالىٰ عليه وسلَّم - وأَسقَط الصَّحابـيَّ.

ومنها **المنقطع**، وهو الَّذي لم يتَّصل سنده بحالٍ منَ الأحوال، علىٰ أيِّ وجهٍ كان، سواءٌ أكان السَّاقط منه الصَّحابـيَّ أم غيرَه.

فهو و**المرسلُ** واحدٌ[59]، قال النَّوويُّ: «وهٰذا هو الصَّحيح»[60].

معرفة أنواع علم الحديث، ص70، «لم أجد لفظَ "التَّعليق" مستعملًا في مثل قوله: (يُروىٰ عن فلانٍ) و(يُذكَر عن فلانٍ) وما أشبهه مـمَّا ليس فيه جزمٌ».

57- روى النَّسائيُّ في **الكبرى** (القاهرة: مركز البحوث بدار التأصيل، 1433هـ) ج7، ص181 برقْم 5082) حديثًا بـهٰذا الإسنادِ، والمبهم فيه هو الغَرِيف بن عَيَّاشٍ الدَّيْلَميُّ، كما جاءَ مُسمًّى في الرِّواية التَّالية (7/ 182 برقْم 5083) وفي **سنن أبي داوُدَ**، ج6، ص94 برقْم 3964، وانظر: ولي الدين أبو زعة العراقيِّ، **الـمُستفادَ من مبهمات المتن والإسناد**، ج2، ص881.

58- أخرجه البخاريُّ، **الصحيح**، ج3، ص92-93 برقْم 2276. ومسلم، **الصحيح**، ج7، ص19 برقْم 5863. والرَّاقي المبهمُ هو أبو سعيدٍ الـخُدْريُّ، كما جاء مُسمًّى في **مسند عبدِ بن حُـمَيدٍ، المنتخب**: ص: 274 برقْم 866)، وانظر: ابن حجر، **فتحَ الباري**، هُدى السَّاري، ص281.

59- يعني بالمرسل هنا اصطلاحَ الفقهاء والأصوليِّينَ، لا الإصطلاحَ الَّذي سبق تعريفه، وقدِ اقتطع المؤلِّف هٰذه العبارةَ من سياقها في **تدريب الرَّاوي** للسُّيُوطيِّ، ج1، ص235، فتجرَّد الضَّمير (هو) من مرجِعه الَّذي قصده السُّيُوطيُّ، وهو

ومنها **الـمُعْضَل**، وهو ما سقط من إسناده اثنانِ فصاعدًا على التَّوالي.

أمَّا إذا لم يَتوالَ، فهو **منقطعٌ** من موضعَينِ.

ومنها **المدلَّس**، وهو أن يرويَ عمَّن عاصره أو لقِيَه مـمَّا لم يسمع منه، بل سـمِعه من رجلٍ عنه، موهـمًا سماعَه، قائلًا: (قال فلانٌ) أو: (عن فلانٍ) أو: (أنَّ فلانًا)، أو أنَّه لم يُسقِطه، لٰكنْ يسمِّيه أو يُكَنِّيه أو يَنسُبه أو يصفه بأوصافٍ لا يُعرَف بها.

ومنها **الشَّاذُّ**، وهو ما روى الثِّقة مخالفًا لرواية النَّاس، لا إن كان يروي الثِّقة ما لا يروي غيره.

ومنها **المقلوب**، وهو إبدال راوٍ منَ الرُّواة الَّذين اشتَهَر ذٰلك الحديثُ بروايتهم براوٍ آخرَ في طبقته؛ فيُجعلَ مكانَه، أو أنَّه يؤخذُ إسنادُ متنٍ فيُجعلُ علىٰ متنٍ آخرَ، وعكسُه.

ومنها **الفرد**، وهو ما انفرد بروايته ثقةٌ منَ الثِّقاتِ، وخلا عنِ المتابع والشَّاهد، أو قيَّدتَّه ببلدٍ معيَّنٍ، أو براوٍ مخصوصٍ، كَـ(لَمْ يروه عن فلانٍ إلَّا فلانٌ)[61].

ومنها **الـمُعَلُّ**، ويسمُّونه **المعلولَ**، وهو ما التبس بعلَّةٍ فيها غموضٌ[62]، وهي[63] عبارةٌ

المرسل عند الفقهاء والأصوليِّين، وأوهم العَودَ على المرسل الـمُعَرَّف هنا في كلام المؤلِّف.

60- انظر: محيي الدين النووي، **إرشادَ طُلَّاب الحقائق**، تحقيق: عبد الباري السلفي (المدينة المنورة: مكتبة الإيمان، 1408هـ) ج1، ص180، حيث قال: «الصَّحيح ... أنَّ المنقطع ما لم يتَّصل إسناده، علىٰ أيِّ وجهٍ كان الاِنقطاع»، وانظر مِثلَه في **التَّقريب والتَّيسير**، ص35.

61- انظر: **منظومةَ البَيْقُونـيِّ** مع **شرحَ الزُّرْقانـيِّ**: ص: 179 و180 و182.

62- في "الأصل": «ما التبس بقِلَّةِ غموضٍ»، فكلمةُ (قلَّةٍ) مصحَّفةٌ من (عِلَّةٍ)، ولا يصحُّ وصف العلَّة بالغموض؛ لأنَّه مصدرٌ جامدٌ، وقول البَيْقُونـيِّ (**شرح الزُّرْقانـيِّ**، ص183-184): «وما بعِلَّةٍ غُموضٍ أو خَفَا»، فمُؤوَّلٌ، واختلف الشُّرَّاح في توجيهه، وإنَّـما اضطرَّه إليه النَّظمُ، ولا مسوِّغَ لمثله في فُسحة النَّثر؛ فلذٰلك ترجَّح عندي سقوط كلمةٍ، ويجوز أن تكون (فيها) كما أثبتُّه.

63- في "الأصل": «أو هو»، فجعل تعريف العلَّة تعريفًا للحديث الـمُعَلِّ، فأصلحتها ليكون ما بعدها تعريفًا للعلَّة المذكورة بالغموض، ولم يعتدِ المؤلِّف ذِكْرَ تعريفَينِ للنَّوع الواحد حتَّىٰ يذكرَ هنا تعريفَينِ للمُعَلِّ، وأيضًا، فإنَّ

عن سببٍ غامضٍ خفيٍّ قادحٍ في الحديث، مع أنَّ الظَّاهر السَّلامةُ منه.

ومنها **المضطرِب**، وهو ما رُوِيَ من راوٍ واحدٍ مرَّتَينِ أو أكثرَ، أو من راويَينِ أو رواةٍ، علىٰ أوجهٍ مختلفةٍ متقاربةٍ، أيْ: ولا مرجِّحَ.

فإن رَجَحت إحدى الرِّوايتَينِ أوِ الرِّواياتِ بحفظ راويها – مثلًا – أو كثرةِ[64] صحبته للمَرويِّ عنه أو غيرِ ذٰلك ، فالحكم للرَّاجحة، ولا يكون الحديث مضطرِبًا، لا بالنَّظر للرَّاجحة، ولا للمرجوحة، بل هي شاذَّةٌ أو منكرةٌ.

ومنها **المدرج**، وهو ما أُدرِج في الحديث من كلام بعض الرُّواة متَّصلًا به من غير فصلٍ؛ فيُتوهَّمُ أنَّه من تتمَّة الحديث **المرفوع**.

ويُدرَك ذٰلك بوروده منفصلًا في روايةٍ أخرىٰ، أو بالتَّنصيص على ذٰلك منَ الرَّاوي، أو بعضِ الأئمَّة المطَّلعين، أو باستحالة كونه – صلَّى الله تعالىٰ عليه وسلَّم – يقول ذٰلك، مثاله: «من مَسَّ أُنْثَيَيهِ وذَكَرَه فلْيتوضَّأ»[65]، انتهىٰ[66]، فأُدرِج «من مَسَّ أُنْثَيَيهِ»؛ لأنَّه لا يُعقَل إيجابُ الوُضوء من مَسِّ الأُنْثَيَينِ، والله أعلمُ.

ومنها **الـمُدَبَّج**، بضمِّ الميم وفتح الدَّال وتشديد الباء الـمُوحَّدة وآخرُه جيمٌ، وأوَّل من سـمَّاه بذٰلك الدَّارَقُطْنـيُّ[67]، ويقال له: "روايةُ القَرِين عنِ القَرِين"[68]، وهو أن يرويَ القَرِينانِ –

اضطراب العبارة في هٰذا الموضعِ يُقَرِّب احتمال خطإِ النَّاسخ فيها، والله أعلمُ.

64- في "الأصل": «وكثرةِ صحبته»، والمعنىٰ يوجب (أو)، ولعلَّ الهمزة سقطت في النَّسخ، ويؤكِّده قولُه بعدُ: «أو غيرِ ذٰلك»، والعبارة منقولةٌ من **تدريب الرَّاوي** للسُّيُوطيِّ، ج1، ص308.

65- أخرجه الدَّارَقُطنـيُّ في **سننه**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1424هـ) ج1، ص269 برقْم 536، من حديث عبد الحميد بن جعفرٍ، عن هشامِ بن عروةَ، عن أبيه، عن بُسْرةَ بنتِ صفوانَ رضي الله عنها، ولفظه: «من مسَّ ذكره أو أنثيَيهِ أو رُفْغَيهِ فلْيتوضَّأ»، وبيَّن إدراج لفظ الأنثيَينِ والرُّفغَينِ.

66- انظر: السيوطي، **تدريبَ الرَّاوي**، ج1، ص 314-315 و318، وقد أورد الحديث المذكورَ مثالًا للإدراج في وسط المتن، لا للإدراج الَّذي يُدرك بامتناع صدوره منَ النَّبـيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم.

67- انظر: العراقي، **التَّقييدَ والإيضاحَ**، ص334.

المشترِكانِ في السِّنِّ والأخذ عنِ المشايخ - كلٌّ منهما عنِ الآخَر، كأبي هريرةَ يروي عن عائشةَ[69]، وهي تروي عنه[70]، وكمالكٍ والأوزاعيِّ: كلٌّ منهما يروي عنِ الآخر[71]، وكأحمدَ بنِ حنبلٍ وعليِّ بن الـمَدِينـيِّ أيضًا[72].

فلو روىٰ أحد القَرِينَينِ عنِ الآخر من غير عكسٍ، لم يُسَمَّ "مُدَبَّـجًا"، بل يُسمَّىٰ "روايةَ الأقران".

ومنها **المتَّفق والمفترق**؛ لأنَّ الرُّواة إنِ اتَّفقت أسماؤهم وأسماءُ آبائهم، أو مع أجدادهم، واختلفت أشخاصهم، فهو المتَّفق في اللَّفظ والخطِّ، والمفترقُ؛ لاختلاف الأشخاص.

وهو فنٌّ مهمٌّ، ومن فوائد معرفته الأمنُ منَ اللَّبس؛ فربَّـما يُظنُّ المتعدِّدُ واحدًا، وربَّـما يكون أحد المتَّفقَينِ ثقةً والآخرُ ضعيفٌ؛ فيضعَّفُ ما هو صحيحٌ أو يُصحَّح ما هو ضعيفٌ.

وهو أقسامٌ.

الأوَّل: منِ اتَّفقت أسماؤهم وأسماءُ آبائهم، كالخليل بن أحمدَ، وهو ستَّةٌ: الأوَّل: شيخ

68- يعني كما يُطلَق على النَّوع اسمُ الجنس؛ فيقال للرَّجل: (إنسانٌ)، ولا يريد التَّسوية بين "الـمُدَبَّـج" و"رواية القَرِين عنِ القَرِين"، وسيأتي نصُّه على التَّفريق بينهما.

69- أخرجه أبو داوُدَ، **السنن،** ج2، ص157-158 برقْم 879) والنَّسائي، **السنن،** ج1، ص350 برقْم 174، وابنُ ماجهْ، **السنن،** ج5، ص14 برقْم 3841 وطرفه أنَّ عائشةَ - رضي الله عنها - قالت: «فقدتُّ رسول الله - صلَّى الله عليه وسلَّم - ذاتَ ليلةٍ، فلَمَستُ المسجد، فإذا هو ساجدٌ»، واللَّفظ لأبي داوُدَ.

70- أخرجه الإمام أحمدُ، **المسند،** ج16، ص424، برقْم 10727. والحاكم في **معرفة علوم الحديث،** ص215، وذكره مثالًا للتَّدبيج، وفيه أنَّـها قالت لأبي هريرةَ: «أنت الَّذي تحدِّث أنَّ امرأةً عُذِّبَت في هرَّةٍ لها ربطتها» الحديثَ.

71- انظر: الحاكم، **معرفة علوم الحديث،** ص217-218، فقد أخرج الرِّوايتَينِ مثالًا للتَّدبيج.

72- رواية الإمام أحمدَ عن عليِّ بن المدينـيِّ أخرجها أبو الشَّيخ الأصبهانـيُّ في **ذِكْر الأقران،** ص 115، برقْم 431، ورواية عليِّ بن المدينـيِّ عنِ الإمام أحمدَ أخرجها الدَّارقطنـيُّ في **سننه،** ج2، ص241-242 برقْم 1464، وعلَّقها التِّرْمِذيُّ في **سننه،** ج1، ص555 بعد الحديث 553، وذكر ابن الصَّلاح هٰذا المثالَ للتَّدبيج في **معرفة أنواع علم الحديث،** ص309.

سِيبَوَيهِ، والثَّاني: أبو بِشْرٍ الـمُزَنـيُّ البصريُّ، والثَّالث: أصبهانـيٌّ، والرَّابع: أبو سعيدٍ السِّجْزيُّ، والخامس: أبو سعيدٍ البُسْتـيُّ القاضي الـمُهَلَّبـيُّ، والسَّادس: أبو سعيدٍ البُسْتـيُّ الشَّافعيُّ: دخل الأندلُسَ، وحدَّث عن أبي حامدٍ الإسْفَرَايِينـيِّ، فكلٌّ من هٰؤلاء السِّتَّةِ يقال له: "الخليلُ بن أحمدَ"(73).

ومن أمثلة هٰذا القسمِ في الصَّحابة: أنسُ بن مالكٍ خادمُ المصطفىٰ – صلَّى الله تعالىٰ عليه وسلَّم – أنصاريٌّ، وأيضًا: كَعْبـيٌّ قُشَيريٌّ، وأيضًا: أبو مالكٍ الإمامِ الفقيهِ رضي الله – تعالىٰ – عنه، وأيضًا: حِـمْصيٌّ، وأيضًا: كوفـيٌّ، فكلٌّ منهم "أنسُ بن مالكٍ"(74).

ومنها **المتروك**، وهو ما انفرد بروايته راوٍ واحدٌ وقد أُجـمِع علىٰ ضعفه(75).

وقال ابن حجرٍ: «هو ما يُتَّهَم راويه بالكَذِب، ولا يُروىٰ ذٰلك الحديثُ إلَّا من جهته، ويكونُ مخالفًا للقواعد المعلومة، وكذا من عُرِف بالكَذِب في كلامه، وإن لم يظهر منه وقوعُ ذٰلك في الحديث النَّبويِّ»(76).

ومنها **الموضوع**، وهو الحديث الكَذِب الَّذي لم يطابقِ الواقعَ، المختلقُ، المصنوعُ على النَّبـيِّ صلَّى الله – تعالىٰ – عليه وسلَّم، القائلِ في حقِّ فاعله: «من كذب عليَّ متعمِّدًا، فلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَده منَ النَّار»(77)، وأيضًا: «إنَّ كَذِبًا عليَّ ليس ككَذِبٍ علىٰ أحدكم»(78)، ومن ثَـمَّ كان الكَذِب عليه – صلَّى

73- انظر: ابن الصلاح، **معرفةَ أنواع علم الحديث**، ص358-359.

74- انظر: الخطيب البغدادي، **المتَّفقَ والمفترق**، ج1، ص120- 149، وقال: «منهمُ اثنانِ منَ صحابة رسول الله صلَّى الله عله وسلَّم» يعني الأَوَّلَينِ.

75- روى ابن الصَّلاح في **معرفة أنواع علم الحديث**، ص126-127، عن أحمدَ بنِ صالـحٍ الـمِصريِّ أنَّه قال: «لا يُترَك حديثُ رجلٍ حتَّىٰ يجتمعَ الجميع علىٰ ترك حديثه، قد يقال: (فلانٌ ضعيفٌ)، فأمَّا أن يقال: (فلانٌ متروكٌ) فلا، إلَّا أن يُـجمِعَ الجميع علىٰ ترك حديثه».

76- انظر: ابن حجرٍ، **نزهةَ النَّظر**، ص88 و91.

77- أخرجه البخاريُّ في **الصحيح**، ج1، ص 33، برقْم 110 وج2، ص80 برقْم 1291. ومسلم في مقدَّمة **الصحيح**، ج1، ص7، برقْم 4 و8 برقْم 5. من حديث أبي هريرةَ والمغيرةِ بن شعبةَ رضي الله عنهما، وله شواهدُ كثيرةٌ في

الله تعالىٰ عليه وسلَّم – كبيرةً، قاتل الله فاعلَه.

وهو شرُّ **الضَّعيف** وأقبحه، وهو متَّفقٌ عليه[79]، ويليه **المتروك** ثـمَّ **المنكر** ثـمَّ **الـمُعَلَّل** ثـمَّ **الـمُدْرَج** ثـمَّ **المقلوب** ثـمَّ **المضطرب**، كذا رتَّبه ابن حجرٍ[80]، وقال الـخَطَّابـيُّ: «شرُّها **الموضوع** ثـمَّ **المقلوب** ثـمَّ **المجهول**»[81]، وقال الزَّرْكَشيُّ في **مختصره**: «ما ضَعْفُه لا لعدم اتِّصاله سبعة أصنافٍ: شرُّها **الموضوع** ثـمَّ **الـمُدْرَج** ثـمَّ **المقلوب** ثـمَّ **المنكر** ثـمَّ **الشَّاذُّ** ثـمَّ **الـمُعَلَّل** ثـمَّ **المضطرِب**»[82].

قال الشَّيخ السُّيُوطيُّ رحمه الله تعالىٰ: «وهٰذا ترتيبٌ حسنٌ، وينبغي جعلُ المتروك قبل الـمُدْرَج، وأن يُقالَ فيما ضَعْفُه لعدم اتِّصاله: شرُّه الـمُعْضَل ثـمَّ المنقطع ثـمَّ الـمُدَلَّس ثـمَّ المرسل»[83].

ويحرم روايةُ الموضوع مع العلم بوضعه في أيِّ معنًـى كان: من أحكامٍ وقَصصٍ وترغيبٍ وغيرها، إلَّا أن يكونَ مبيَّنًا، أيْ: مقرونًا ببيان وَضْعِه.

ثـمَّ الكذَّابون المعروفون بوضع الحديث أربعةٌ: ابنُ أبي يحيـىٰ بالمدينة، والواقِديُّ ببغدادَ،

الصَّحيحَينِ وغيرِهما، وهو حديثٌ متواترٌ.

78- هو مَطْلَع حديث المغيرة بن شعبةَ – رضي الله عنه – الَّذي سبق تخريجه، ولفظه: «علىٰ أحدٍ»، وفي بعض نُسَخ **المصنَّف** لابن أبي شيبةَ، ج14، ص 404 برقْم 27937: «ليس ككَذِبِ أحدِكم»، وهو من إضافة المصدر إلى المفعول، كما تقول مثلًا: (ذهابُ المسجدِ)، والمعنىٰ: ذهابٌ إليه، واللَّفظ الَّذي ذكره المؤلِّف في **المقنع في علوم الحديث** لابن الـمُلَقِّن، ج1، ص272.

79- أيْ: كونُ الموضوع شرَّ الضَّعيف أمرٌ متَّفقٌ عليه، وأصل العبارة في **تدريب الرَّاوي** للسُّيُوطيِّ، ج1، ص347.

80- انظر: **نخبةَ الفِكَر نزهة النَّظر**، ص153–154، لكن ليس في كلامه ما يقتضي تقديم الـمُدْرَج على المقلوب، والمقلوبِ على المضطرب، وفي كلامه بعد ذٰلك: حديثُ المجهول ثـمَّ المبتدعِ ثـمَّ سيِّئُ الحفظ، لٰكنَّ المؤلِّف أخذ الكلام من **تدريب الرَّاوي**، ج1، ص347؛ فتابع السُّيُوطيَ في فهمه، واقتصر على ما نقله.

81- انظر: الخطابي، **معالِـمَ السُّنن** (حلب: المكتبة العلمية، 1351هـ) ج1، ص6.

82- نقله السُّيُوطيُّ في **تدريب الرَّاوي**، ج1، ص348.

83- انظر المصدرَ السَّابقَ.

ومقاتلٌ بـخُرَاسانَ، ومحمَّدُ بن سعيدٍ المصلوبُ بالشَّام، انتهىٰ[84].

ومثَّل له العراقيُّ بحديثِ «حبُّ الدُّنيا رأس كلِّ خطيئةٍ»[85].

ومنها **المؤتلف والمختلف**، وهو فنٌّ جليلٌ، يَقبُح جهلُه بأهل العلم، لا سيَّما أهلِ الحديث، ومَن لم يعرفه يَكثُرُ خطؤه.

وهو ما يتَّفق في الخطِّ دون اللَّفظ.

ومن ذٰلك "سَلَّامٌ": كلُّه مشدَّدٌ إلَّا خمسةً؛ فإنَّـها مخفَّفةٌ: الأوَّل: سَلَامٌ أبو عبد الله بنِ سَلَامٍ الـحَبْرِ الصَّحابـيِّ، والثَّاني: سَلَامٌ أبو محمَّدِ بن سَلَامِ بن الفَرَج البِيْكَنْديِّ شيخِ البخاريِّ، والثَّالث: سَلَامُ بن محمَّدِ بن ناهضٍ المقدسيُّ، والرَّابع: جدُّ محمَّدِ بن عبد الوهَّاب بن سَلَامٍ الـجُبَّائـيِّ المعتزلـيِّ، والخامس: سَلَامُ بن أبي الـحُقَيْق.

ومن ذٰلك "حِزَامٌ": بالحاء المهملة والزَّايِ في قُرَيشٍ، وبفتح الحاء المهملة والرَّاء في الأنصار.

ومن ذٰلك[86] "العَيْشِيُّون": بالعين المهملة بعدَها تحتيَّةٌ فشينٌ معجمةٌ: بصريُّونَ، منهم عبد الرَّحـمٰن بنُ المبارك، وبالمهملة مع الـمُوحَّدة: كوفيُّونَ، منهم عُبيد الله بنُ موسىٰ، وبالسِّين المهملة مع النُّون: شاميُّون، منهم عُميرُ بن هانئٍ وبلالُ بن سعدٍ[87] التَّابعيَّانِ، انتهىٰ[88].

84- أخرجه الخطيب في **تأريخ بغداد**، ج15، ص217، عنِ النَّسائيِّ، وابن أبي يحيى المذكورُ هو إبراهيمُ بن محمَّدِ بن أبي يحيى الأَسْلَميُّ ولاءً الفقيهُ، والواقِديُّ هو محمَّدُ بن عمرَ بنِ واقِدٍ صاحبُ المغازي، ومقاتلٌ المقصود هو ابن سليمانَ البَلْخيُّ الـمُفَسِّر.

85- مثَّل به العراقيُّ في **شرح التَّبصرة والتَّذكِرة**، ج1، ص315)، وعزاه إلى **شُعَب الإيمان** للبَيْهَقيِّ، ج13، ص102، برقْم 10019، وقد أخرجه - من طريق ابن أبي الدُّنيا في **ذمِّ الدُّنيا، الموسوعة**: ج2، ص437 برقْم 3667 - من حديث الحسن البصريِّ مرسلًا، وردَّ السَّخاويُّ في **المقاصد الحسنة**، ص297، وَصْفَه بالوضع.

86- كلمةُ (ذٰلك) سقطت منَ "الأصل"، ولا بدَّ منها، وفي قوله: (من ذٰلك) في المثالَينِ قبلُ وبعدُ دِلالةٌ عليها.

87- في "الأصل": (الهلالـيُّ)، وهي مقحمةٌ خطأً، ولعلَّها منَ النَّاسخ، وسيأتي التَّنبيه على الخلاف في نسبته.

88- قوله: «ومن ذلك "سلَّامٌ» إلى آخره ملخَّصٌ من كلام النَّوويِّ في **إرشاد طُلَّاب الحقائق**، ج2، ص697-702،

وفي هٰذا القدْرِ كفايةٌ لِمَن تبصَّر، وبالمعاني تفكَّر، وصلَّى الله – تعالىٰ – على سيِّدنا محمَّدٍ، وعلىٰ آله وصحبه، وسلَّم، عددَ معلوماته، ومِدادَ كلماته، كلَّما ذكره الذَّاكرون وغفَل عن ذكره الغافلون، لا ربَّ غيرُه، وما كنَّا لنهتديَ لولا أن هدانا الله.

تـمَّت هٰذه المقدِّمةُ علىٰ يدِ جامعها الفقيرِ، المعترف بالعجز والتَّقصير، الرَّاجي من مولاهُ – تعالىٰ – بلوغَ الآمال، في هٰذه وفي[89] الـمَآل، الحقيرِ: محمَّدٍ ابنِ المرحوم العَلَّامة الشَّيخ عبدِ العالِ[90] القُرَشيِّ الـجَعْفَريِّ المالكيِّ القادريِّ، غفر الله لهما ووالدِيهما[91] ومحبِّيهما، وفَعَلَ ذٰلك بأولاده والمسلمين، سائلًا مِن كلِّ واقفٍ عليها أن يسترَ الخطأ بعين الغِطَا[92]، والدُّعاءَ بالخير[93] والنَّجاةِ من جميع المهالك، منَ العظيم القدير المالك.

كتبه الفقير: محمَّدُ بن فَرَّحَ، غفر الله له ولوالدَيهِ، ولإخوانه وإخوته، ولسائر المسلمين، آمينَ، آمينَ.

الخاتمة :

الحمد لله الَّذي بنعمته تتمُّ الصَّالحات، وتُنال البركات، وتتنزَّل الرَّحَـمَات، أحمده – سبحانه – بأحسن الأسماء وأجمل الصِّفات، وأشكره علىٰ ما رزق وأجزل منَ الـهِبَات، وأصلِّي علىٰ نبيِّه محمَّدٍ، خيرِ الأنبياء: أحيا به النَّاس من بعد الـمَوات، وأخرجهم بسنَّته منَ الظُّلمات، وأسلِّم

و**التَّقريب والتَّيسير**، ص106، وتابع النَّوويُّ في نسبة بلالِ بن سعدٍ إلىٰ عَنْسٍ الحاكمَ في **معرفة علوم الحديث**، ص221، ولم أجد من وافقه، وقال الـمِزِّيُّ في ترجَـمته من **تهذيب الكمال**، ج4، ص291: «الأشعريُّ، وقيل: الكِنْديُّ»، وقال الذَّهبـيُّ في **سير أعلام النُّبلاء**، ج5، ص90) «السَّكُونـيُّ»، وهم بطنٌ من كِنْدةَ، والأَشْعَر وكِنْدَةُ وعَنْسٌ قبائلُ شتَّـىٰ.

89- في موضع (وفي) بياضٌ في "الأصل"؛ فأكملته بما يناسب السِّياقَ.

90- يجوز حذفُ الياء منَ اسم (العالي) علىٰ نيَّةِ الوقف، وهو اللَّائق بالسَّجعة في هٰذا الموضعِ.

91- في "الأصل": (ووالدتـهما)، وهو تصحيفٌ منَ النَّاسخ: أبدل بياء الجمع تاءَ تأنيثٍ.

92- هٰكذا في "الأصل"، وليس واضحًا.

93- في موضع (بالخير) بياضٌ في "الأصل"؛ فأكملته بما يناسب السِّياقَ.

تسليمًا كثيرًا، دائمًا دوامَ الأرض والسَّمٰوات.

أمَّا بعدُ، فقد أعان الله علىٰ ختم هٰذا البحثِ بـمَنِّه وكرمه، ويسَّر هٰذه النَّشرةَ للرِّسالة لِتكونَ أوَّلَ خدمةٍ لها، وتَنفِضَ عنها غُبَارَ ثلٰثِمائة سنةٍ أو تزيدُ، ووفَّق للتَّعريف بمؤلِّفها لِيكونَ أوَّلَ ترجَـمةٍ له، ويَحيـىٰ ذكرُه بعدَ أن نَسِيَته كتبُ التَّراجِم والسِّيَر قرونًا طويلةً؛ فلعلَّ الله يَصِلُ بذٰلك أجرَه، ويُـجَدِّدَ ترحُّمَ المسلمين عليه ودعاءهم له.

وقدِ اجتهدتُ في دراسة هٰذه الرِّسالةِ من كلِّ وجهٍ باستيعابٍ وإنصافٍ، وفي تحقيقها تحقيقًا علميًّا دقيقًا، فما كان فيه من صوابٍ، فمحض توفيق الله جلَّ ثناؤه، ولا حولَ ولا قوَّةَ إلَّا به، وما كان من خطإٍ – ولا بدَّ منه – فهو منِّـي بعجزي وتقصيري، وأستغفر الله منه.

هٰذا، وأدوِّن هنا أهمَّ نتائج البحث، وبعضَ التَّوصِيات.

النَّتائج.

1. الشَّيخ محمَّدُ بن عبد العالي بن عبد الملك بن عمرَ بنِ عبد الملك القرشيُّ الـجَعْفَريُّ، السُّيُوطيُّ البُوْتِيْجيُّ، الأزهريُّ، المالكيُّ، الأشعريُّ، القادريُّ، من علماء القرن الحاديَ عشَرَ، وتُوُفِّـيَ بين سنةِ ستٍّ وستِّين وسنةِ ستٍّ وسبعين وألفٍ، وقد فُقِدت ترجَـمتُه، وأبقت رسالته في "أصول الحديث" ذِكرَه، وشيئًا من علمه.
2. الرِّسالة مـحَلُّ البحث لا يُعرَف لها اسمٌ يُـمَيِّزها، واقترحتُ تسميتها **الفوائدَ الـحِسانَ في مصطلح الحديث**، وهو اسمٌ مستمدٌّ من وصف المؤلِّف لها.
3. صنَّف المؤلِّف رسالته بين سنةِ ستٍّ وستِّينَ وسنةِ ستٍّ وسبعينَ وألفٍ.
4. استمدَّ المؤلِّف رسالته من مصادرَ متعدِّدةٍ، وأهـمُّها **تدريبُ الرَّاوي** للسُّيُوطي، حيث اعتمد عليه كثيرًا، واستمدَّ منه كثيرًا مـمَّا نقله عمَّن تقدَّمه.
5. سلك المؤلِّف منهجًا واضحًا في رسالته؛ فذكر خمسةً وثلاثين نوعًا من علوم الحديث، فرتَّبها ترتيبًا حسنًا، وشرحها بعبارةٍ وجيزةٍ واضحةٍ، وعُنِـيَ بتعريفها

اصطلاحًا، وذَكَرَ أهمَّ مسائلها وأحكامها وأقسامها، وبعضَ أمثلتها.

6. تميَّزتِ الرِّسالة بمحاسنَ كثيرةٍ ترغِّب في نشرها وتدريسها وحفظها وتفهُّمها، وذكرتُ منها إحدىٰ عشْرةَ مسألةً.
7. تؤخذ على المؤلِّف مسائلُ: لا تَنقُص من قيمة رسالته، ولا تمنع منَ الإستفادة منها، وشرحتُ ذٰلك في سبع مسائلَ.
8. الرِّسالة وَثِيقة الصِّلة **بمنظومة البَيْقُونـيِّ**، وإن لم يُشِرِ المؤلِّف إلىٰ ذٰلك؛ فهي مبنيَّةٌ عليها، وقد وافقت ترتيبها غالبًا، وتضمَّنت شرحها، وزادت عليها كثيرًا.
9. الرِّسالة مناسبةٌ لِلابتداءَ بها في دراسة علم "المصطلح"، وتُـمَهِّد طريق من فهمها إلىٰ ما هو أوسعُ منها منَ المتون والمصنَّفات.
10. الرِّسالة ثابتةٌ عن مؤلِّفها بغير شكٍّ؛ لوَثَاقةِ النُّسخة المعتمدة من وجوهٍ، مع نصِّ ناسخها على اسم المؤلِّف في موضعٍ، ونقلِه عنه تصريـحَه باسمه في موضعٍ آخرَ.
11. لم أجد للرِّسالة إلَّا نسخةً واحدةً، محفوظةً في المكتبة السُّلَيمانيَّة بإسْطَنْبُولَ، وهي نسخةٌ جيِّدةٌ واضحةٌ، واستظهرتُ أنَّـها منقولةٌ من أصل المؤلِّف.
12. الرِّسالة وجيزةٌ، وتضمَّنت مهمَّاتِ علم "المصطلح"، بعبارةٍ واضحة، وأمثلةٍ سهلةٍ، ونقولاتٍ مفيدةٍ عن أهل العلم، وقد حقَّقتها في هٰذا البحثِ، ودرستُها، وعلَّقتُ عليها.
12. هٰذه أوَّل نشرةٍ للرِّسالة، ولعلَّها تنفع من يقرؤها من طلبة العلم، فيبلغَ المؤلِّفَ ثوابُـها، رحمه الله وغفر له.

التَّوصيَات:

1. شرْحُ الرِّسالة المحقَّقة شرحًا وافيًا: يَفُكُّ رموزها، ويَستخرج كنوزها؛ لِيَكمُلَ انتفاع الطُّلَّاب بها، ويُعِينَ المعلِّمين علىٰ تدريسها.

2. تحقيق المتون العلميَّة الَّتي لم يسبق نشرُها - في فنِّ "المصطلح" خاصَّةً - تحقيقًا علميًّا دقيقًا، ونشرُها؛ لِمَا فيها من ثروةٍ علميَّةٍ، وفي كثرتها من تنويعٍ لاختيارات المعلِّمين والطُّلَّاب.
3. اتِّباع سَنن العلماء السَّابقين في التَّصنيف في علم "المصطلح" بما يناسب العصر، ويُقَرِّب تراث السَّلف إلىٰ أتباعهم منَ الخلف.
4. المقارنة بين المتون المختصرة في علم "المصطلح"، ودراسةُ ما بينها منَ الصِّلات والاِتِّفاق، ووجوهِ الاِختلاف والاِفتراق؛ ليُفهَم تطوُّرُ هٰذا العلمِ، ولينتقيَ الشَّارح والطَّالب والقارئ ما يناسبهم منها عن معرفةٍ تفصيليَّةٍ دقيقةٍ.

هٰذا، والحمد لله أوَّلًا وآخرًا، وصلَّى الله وسلَّم وبارك وأنعم علىٰ نبيِّنا محمَّدٍ، وعلىٰ آله وصحبه أجمعينَ، ومن تبعهم بإحسانٍ؛ فاستقام دينُه وتَـمَّ.

The References

1. Abdul Malik bin Abdullah al-Juwaini, **al-Burhān** (qaṭar: 1399).
2. Abdul Qahir al-Jurjani **al-Taʿrīfāt** (Beirut: Dār ul- Kutub al-ʿilmiyyah, 1983 AD)
3. Zain al-Din al-Irāqi, **al-Taqīd wa al-Īḍāḥ** ed. Abdul Rahman bin Muhammad Usman **,** (Madinah: al-Maktabah al-Salafīyyah, al-Madīnah al-Munwarah, 1389).
4. Abdul Rahman bin Abu Bakar al-Seyoṭi, **Tadrīb al-Rāwī** (Beirut: Maktabāt al-Kaūṯhar, 1415).
5. Abu Zaid al-Dabusi, **Taqwīm al-ʾAdilah**, Ed. Khalil al-Yams (Beirut: Dār ul- Kutub al-ʿIlmiyyah, 1421 AH).
6. Abdullah ibn Muahmmad ibn abi Shaibah, **al-Muṣanaf** (Riyadh: Dār Kunūz Istanbul, 1436).
7. Abu Nasar Al-Jawhari, **al-Ṣiḥāḥ Tāj al-Lughat wa Ṣiḥāḥ al-ʿArabīaẗ**, (BeirutBeirut: Dār al-ʿIlm lilmalāīīn, 1987 AD.
8. Wali al-Dīn abu Zaʻah al-Iraqi, **al-Mustafād min Mubhamāt al-Matn wa al-Isnād** (al-Manṣūrah: Dār al-Wafāʾ, , 1414).

9. Abū Nuʻaym al-Asbahānī, **Ḥilīyat al-ʾAwlīyāʾ wa Ṭabqāt al-ʾAṣfīāʾ**, (Beirut: Dār al-FikR, 1416 AH).
10. Ahmad bin Ali al-Khateeb al-Baghdādī, **al-Mutafiq wa al-Muftariq**, (Syria: Dār al-Qādrī, 1417 AH).
11. Ahmad bin Ali al-Khateeb al- Baghdādī, **Tārīkẖ Baghdād** (Beirut, : Dār al-Gharb, 1422).
12. Ahmad bin Ali ibn Hajar al-ʻAsqalānī, **Tabṣīr al-Muntabih bi-Taḥrīr al-Mushtabih** (Cairo,: al-Mūʾsasah al-.Maṣrīyyah al-ʿĀmah, 1383).
13. Ahmad bin Shuaib al-Nasā'ī, **al-Mujtabai, (**Cairo: Markaz al-Buḥūṯh Bi-Dār al-Taʾaṣīl, 1433).
14. Ahmad bin Shuaib al-Nasā'ī, **Sunan al-Nasāʾī (**Cairo: markaz al-buḥūṯh bi-Dār al-Taʾaṣīl, 1433).
15. Ahmad ibn al-Hussain al-Beihaqī, **Manāqib al-Shāfʿī**, (al-Turāṯ: Maktabaẗ Dār al-Qāhirah, 1390).
16. ʾAḥmad ʾibn Ḥanbal, **Al- Musnad**, (Muʾassasat ul Risālah, 2001 AD).
17. Ahmad Uthman Al-Dhabi, **Sīyar āʿlām al-Nubalāʾ** (Beirut: Muʾassasat ul Risālah, 1405 AH).
18. Ahmed bin Ali bin Hajar Abu al-Fadl al-ʻAsqalānī, **Fatḥ al-Bārī** (Beirut: Dār al-Maʿrifah, 1379 AH).
19. Ali bin Umar, **Sunan al-Dār Quṭnī** (Beirut: Muʾassasat ul Risālah, 1424 AH).
20. Ali ibn Muhammad al-Ajhuri, **al-Zaharāt al-Wardīah fī al-Fatāwah al-ʾAujhūrīaẗ** (Beirut: Dār Ibn Ḥazam 1432 AH).
21. Hamd bin Muhammad al-Khatabi**, Maʿālim al-Sunan**, (Aleppo: al-Maktabah al-ʿIlmīyyah, 1351 AH).
22. Ibn Hajar al-Asqalānī, **al-Nukat ʿli Kitāb ibn al-Ṣalāḥ**, (Maddinah:ʿImādat al-Baḥṯh al-ʿIlmī bi-āljāmiʿah al-islāmīyyah, , 1404).
23. Ibn Hajar al-Asqalānī, **Nuzhaẗ al-Naẓar** (Syria: Maṭbaʿah al-Ṣabāḥ, 1421 AH).
24. Ibrahim bin Mousa al-Shaṭbī, **al-Iʿtiṣām** (Dammam: Dār ibn al-Jūzīwi, 1429).
25. Ismail ibn Kathir, **Ikẖtiṣār ʿUlūm al-Ḥadīṯh**, (Riyadh: Dār al-Maīmān, 1434).
26. Muhammad Abdullah ibn Ahmad ibn Qudāmah, **al-Mughnī**, (Riyadh: Dār ʿĀlam al-Kutub)
27. Muhammad bin yazed, **Sunan abn Mājah** (Riyadh: Maktabat al-Maʿārif).

28. Muhammad bin Abdul Rahman al-Sakhawi, **al-Ghāyyah fī Sharḥ al-Hidāyah** (Cairo: Maktabaẗ Awlād al-Shaīkẖ,1422 AH).
29. Muhammad bin Abdul Rahman al-Sakhawi, **al-Maqāṣid al-Ḥasanah** (Beirut: Dār al-Kitāb al-ʿArabī, 1405 AH).
30. Muhammad bin Abdullah al-Hakim, **Maʿrifaẗ ʿUlūm al-Ḥadīṯh** (Beirut: Dār ul- Kutub al- ʿIlmiyyah, 1977 AH).
31. Muhammad bin Ali al-Baṣari, **al-Muʿtamad** (Beirut: Dār ul- Kutub al- ʿIlmiyyah, 1403 AH).
32. Muhammad Bin Esaa Al-Tirmdhi, **Sunan al-Tirmiḏī** (Beirut: Dār al-Gharb al-Islāmī, 1998 AD).Muhammad bin Ismail Al-Bukhari, **Ṣaḥīḥ al-Bukẖārī**, (Beirut: Dār Ṭaūq al-Najāt, 1422 AH)
33. Muhammad Murtaḍa, **Tāj al-ʿUrūs**, (Kuwaīt: Maṭbaʿat Ḥukūmat al-kuwuīt, 1422).
34. Muslim bin al-Hajaj, **Al- Jāmiʿ al- Ṣaḥīḥ**, (Beirut: Dār Ṭaūq al-Najāt, 1433 AH)
35. Sulaiman bin Al-Ashath, **Sunan Ābū Dāwʾud** (Syria: Dār al-Risālah al-ʿĀlamīyyah, 1430.)
36. Umar bin Ali ibn al-Mulaqin, **al-Muqniʿ fī ʿUlūm al-Ḥadīṯh**, (al-ʾĀḥsāʾ: Dār Fawāz, 1413).
37. Umar bin Ali ibn al-Mulaqin, **al-Taḏkirah fī ʿUlūm al-Ḥadīṯh** (Amman: Dār ʿAmār, 1408.)
38. Umar ibn Muhammad al-Baiqunī, **Manẓūmat al-Baīqūnī** (Beirut: Dār ul- Kutub al- ʿIlmiyyah, 1425 AH).
39. Umar Rada Kahalat, **Muʿjam al-Muʾlifīn,** (Beirut: Dār ʻIhia Al-Turath Al-Islāmī, 1376).
40. Uthman bin umar ibn Salah, , **Maʿrifat ʿUlūm al-Ḥadīṯh** (Syria: Dār al-Fikr, 1406).
41. Yahya ibn Sharf al-Nawawi, **Irshād Ṭulāb al-Ḥaqāʾīq ili Sunaẗ Kẖaīr al-Kẖalāʾīq,** (Madinah Maktabaẗ al-Īmān, 1408).
42. Yaqut bin Abdullah al-Hamawi, **Muʿjam al-Buldān**, (Beirut: Dār Ṣādir,1397).
43. Yousuf bin Abdullah al-Qurṭubī, **al-Iāntqāʾ fī Faḍāʾil al-ʾAʾimah al-Ṯhalāṯhah al-Fuqhāʾ** (Aleppo: Maktabat al-Maṭbwʿāt al-Islāmīyyah, 1417).